

**أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على الجهد المبذول في
عملية المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية**

دكتور/ عبدالله حسين يونس محمد
مدرس المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بنى سويف

Abdulah.mohamed1980@gmail.com

أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على الجهد المبذول في عملية المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية

المستخلص:

الهدف: تحديد أثر الخصائص التشغيلية وخصائص عملية المراجعة على الجهد المبذول في عملية المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية.

التصميم/المنهجية: تمثلت عينة البحث في ٦٤ منشأة غير مالية مقيدة في البورصة المصرية لمدة ٥ أعوام (٢٠١٥: ٢٠١٩) بإجمالي مشاهدات ٣٢٠ مشاهدة، لاختبار ثلاثة فروض بحثية، استخدم نموذج الإنحدار المتعدد في الفرض البحثي الأول والثاني لاختبار أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على جهد المراجعة. كما استخدم نموذج الإنحدار البسيط في الفرض البحثي الثالث لاختبار أثر جهد المراجعة على قيمة المنشأة. وقد تم إجراء تحليل إضافي، استخدم فيه نموذج الإنحدار المتعدد لتحديد أثر مجموعة من المتغيرات الرقابية على قيمة المنشأة في ظل العلاقة محل الدراسة.

النتائج: أشارت النتائج إلى أن متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة عن طريق مراقبي الحسابات المستقلين في عينة البحث قد بلغت ٧١ يوم تقريباً، والتي تقل عن تلك الواردة بشروط قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية البالغة ثلاثة أشهر (٩٠ يوماً). كما أشارت النتائج إلى ارتفاع جهد المراجعة (تأخير توقيت تقرير المراجعة) بارتفاع كل من؛ الرافعة المالية للمنشأة، الخسارة، انتماء المنشأة لصناعة ذات تقنية مرتفعة، الرأي المتحفظ، واشتراك أكثر من مكتب مراجعة في عملية المراجعة. كما تم التوصل إلى ارتفاع قيمة المنشأة (مقاسةً بمؤشر القيمة السوقية Tobin's Q والقيمة المحاسبية ROA) بانخفاض جهد المراجعة (تعجيل توقيت تقرير المراجعة). وأشارت نتائج التحليل الإضافي إلى ارتفاع قيمة المنشأة (مقاسةً بمؤشر القيمة السوقية Tobin's Q فقط) بانخفاض جهد المراجعة.

التوصيات: استناداً إلى النتائج السابقة، يوصى البحث القائمين على هيئة سوق المال والبورصة المصرية بأهمية مواكبة القواعد العالمية التي تتطلب التخفيضات التدريجية في مواعيد تقديم التقارير المالية السنوية من ٩٠ يوماً إلى ٦٠ يوماً، لزيادة نفعية المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير.

الأصالة/الإضافة: يحاول البحث تقليل الفجوة البحثية في الأدب المحاسبي من خلال اختبار أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة - معاً في وقت واحد - على جهد المراجعة، بالإضافة إلى اختبار انعكاس جهد المراجعة على قيمة المنشأة، الذي لم يتم اختباره في بيئة الأعمال المصرية والعربية - على حد اطلاع الباحث. ومن المتوقع أن تكون النتائج محل اهتمام الهيئات التنظيمية، صانعي السياسات، المستثمرين، مكاتب المراجعة، والمديرين.

الكلمات المفتاحية: الخصائص التشغيلية للمنشأة؛ خصائص عملية المراجعة؛ جهد المراجعة، توقيت تقرير المراجعة؛ قيمة المنشأة.

The effect of the firm operating characteristics and audit characteristics on audit effort and its effect on firm value in Egypt

Abstract:

Purpose: Determining the effect of the firm operating characteristics and audit characteristics on audit effort and its effect on firm value in Egypt.

Design/Methodology: The research sample was 64 non-financial firms listed on the Egyptian Stock Exchange for 5 years (2015: 2019) with a total of 320 observations, to test three research hypotheses, the multiple regression model was used in the first and second research hypothesis to test the effect of the firm operating characteristics and audit characteristics on the audit effort. The simple regression model was used in the third research hypothesis to test the effect of the audit effort on the firm value. An additional analysis was performed; the multiple regression model was used to determine the effect of a group of control variables on the firm value under the relationship of the study.

Findings: it found that the period audit report average by the independent auditors in the research sample was approximately 71 days, which is less than the three months (90 days) provided for the terms of listing and delisting securities on the Egyptian Stock Exchange. It found also, an increase in the audit effort (audit report delay) with an increase in: The firm's financial leverage, loss, affiliation with a high-tech industry, qualified opinion, and joint audit. Also, firm value (measured by Tobin's Q and ROA) increases with a decrease in the audit effort (audit report Accelerate). The results of the additional analysis indicated an increase in the firm value (as measured by the Tobin's Q only) with a decrease in the audit effort.

Recommendations: Based on the findings, the research recommends the officials of the Egyptian Stock Exchange the importance of keeping pace with global rules that require gradual reductions in the dates for submitting annual financial reports from 90 days to 60 days, to increase the information usefulness.

Originality/Value: The research tries to reduce the research gap in the accounting literature by testing the effect of the firm operating characteristics and the audit characteristics – simultaneously - on the audit effort, in addition to testing the effect of the audit effort on the firm value, which was not tested in the Egyptian and Arab business environment - to the best of the author's knowledge. The findings of the research are expected to be of interest to regulatory agencies, policy makers, investors, audit firms, and managers.

Keywords: Firm operating characteristics; Audit characteristics; Audit effort; Audit report timing; Firm value

(١) الإطار العام للبحث

(١/١) مشكلة البحث

يناط بعلم المحاسبة القيام بوظيفتين أساسيتين وهما؛ قياس العمليات المالية، وتوصيل نتيجة القياس متضمنة بالتقارير المالية إلى أصحاب المصالح. ووفقاً لنظرية الإشارة signal theory ونظرية الامتثال compliance theory، يتفاعل المستثمرون بسرعة ويفكرون بشكل إيجابي في المعلومات المالية المنشورة في التوقيت المناسب timeliness، لأنها تحمل إشارات جودة التقارير المالية ومنفعتيها. ويعد التوقيت المناسب أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حتى يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات كسواء أو بيع أو الاحتفاظ بالأسهم، فتتعزيز درجة الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة، ويُسهم ذلك في جذب مزيداً على الاستثمارات وتنشيط سوق الأوراق المالية والاقتصاد ككل، كما سينخفض قدرة الإدارة على حجب الأخبار السيئة (الغير سارة) bad news، وإزالة الغموض حول الحالة المالية للمنشأة. وخلاف ذلك، ستواجه المنشآت ردود فعل سلبية من المستثمرين، لأن تأخير الحصول على المعلومات تفقدتها نفعيتها والفائدة المرجوة منها، مما يؤثر سلبياً على جودة التقارير المالية.

ويعتبر الجهد المبذول في عملية المراجعة(*) audit effort أمر داخلي المنشأة endogenous، حيث يمكن تحديد حجمه (مرتفع أو منخفض) من خلال الخصائص التشغيلية للمنشأة، بما في ذلك عمر المنشأة وحجمها وحالتها المالية ونتيجة أعمالها وخطر الأعمال الذي تواجهه. كما يمكن تحديده من خلال خصائص عملية المراجعة، مثل حجم مكتب المراجعة وفترة ارتباط مراقب الحسابات وتدويره ورأيه المهني واشتراك أكثر من منشأة في القيام بعملية المراجعة لنفس المنشأة (Caramanis and Lennox, 2008). ويوفر فهم المحددات التي تؤثر على جهد المراجعة إدارة للوقت المطلوب للقيام بعملية المراجعة (Habib and Bhuiyan, 2011)، كما أنه يعكس توقيت تقرير المراجعة(**) audit report timing. أى أن، انخفاض (ارتفاع) جهد المراجعة يعنى تعجيل (تأخير) توقيت تقرير المراجعة.

كما أنه من الضروري أيضاً دراسة أثر جهد المراجعة على قيمة المنشأة، حيث إن توقيت نشر التقرير المالي وإتاحته مرهون بتوقيت إصدار تقرير المراجعة. ويبعث التأخير إشارات سلبية لأصحاب المصالح تعبر عن وجود احتمال لمشكلات بين الإدارة ومراقب الحسابات، وينعكس بذلك سلبياً على قيمة المنشأة. في المقابل، قد يعكس تأخير تقرير المراجعة إرتفاع جهد المراجعة، من خلال قيام مراقب

(*) سوف يستخدم مصطلح "جهد المراجعة" ومصطلح "الجهد المبذول في عملية المراجعة" كمرادفين.
(**) يطلق عليه أيضاً في بعض الأدبيات؛ تأخير (أو إبطاء) تقرير المراجعة audit report lag، وتعطيل تقرير المراجعة audit report delay. ويتضمن إما تعجيل تقرير المراجعة أو تأخيرها، وسوف يُستخدم في البحث للتعبير عن جهد المراجعة.

الحسابات بتوسيع نطاق اختبارات المراجعة وحجمها، ومن ثم انخفاض خطر المراجعة، ويسهم ذلك في رفع جودة التقارير المالية، والذي بدوره يؤثر إيجابياً على قيمة المنشأة.

وفي ضوء ما تقدم، تُثار التساؤلات التالية:

(١) ما أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة على جهد المراجعة؟

(٢) ما أثر خصائص عملية المراجعة على جهد المراجعة؟

(٣) ما أثر جهد المراجعة على قيمة المنشأة؟

(٢/١) هدف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي إلى قياس أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على الجهد المبذول في عملية المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة. ويقسم هذا الهدف إلى ثلاثة أهداف فرعية، كما يلي:

(١) قياس أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة على جهد المراجعة.

(٢) قياس أثر خصائص عملية المراجعة على جهد المراجعة.

(٣) قياس أثر جهد المراجعة على قيمة المنشأة.

(٣/١) أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في دراسة موضوع معاصر له أهميته على المستويين العلمي والعملية. فمن الناحية العلمية، يقيس محددات ونتائج جهد المراجعة، حيث يحاول البحث مساعدة المهتمين بدراسة أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على جهد المراجعة وما يترتب عليه من توقيت توفير المعلومات المحاسبية، ومن تحديد ثم مدى نفعيتها، كما يقوم البحث بقياس انعكاس هذا الجهد على قيمة المنشأة. بينما تتمثل أهمية البحث العملية في تحديد وقياس أثر كل من الخصائص التشغيلية للمنشأة (خمس خصائص) وخصائص عملية المراجعة (خمس خصائص) على جهد المراجعة، والذي بدوره يسهم في تحديد الأثر على توقيت توفير المعلومات في التقارير المالية المرهونة بتوقيت إصدار تقرير المراجعة، من أجل تخفيض الآثار السلبية لمشكلة عدم تماثل المعلومات، الناتجة عن تأخيرها أو حجبها إذا كانت غير سارة. كما تتمثل الأهمية العلمية أيضاً في تحديد وقياس أثر جهد المراجعة على قيمة المنشأة، من أجل الوقوف على حالة بيئة الاستثمار في مصر ومدى كفاءة سوق المال.

(٤/١) منهج البحث

تحقيقاً لهدف البحث تم استخدام المنهج الاستقرائي، من خلال استعراض وتقييم الأدبيات المحاسبية التي تناولت موضوعات أثر كل من الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على جهد المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة، بهدف الاستفادة من الاسهامات العلمية التي قدمتها، بالإضافة إلى الوصول إلى صياغة للإطار النظري للبحث. كما تم استخدام المنهج الاستنباطي لاستكشاف العلاقة بين كل من الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على جهد المراجعة، بالإضافة إلى استكشاف انعكاس الأخير على قيمة المنشأة بهدف صياغة فروض البحث وتطوير النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية والتوصل إلى نتائج تحقق هدف البحث.

(٥/١) حدود البحث

- (١) لن يتناول البحث التأصيل النظري لمتغيرات البحث إلا بالقدر الذي يخدم هدف البحث.
- (٢) يقتصر مجتمع البحث على المنشآت المسجلة بالبورصة المصرية لمدة خمسة أعوام (الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩)، مع مراعاة الاعتماد على بيانات تتعلق بأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠٢٠ لاكتمال قياس بعض المتغيرات.
- (٣) تم استبعاد المنشآت التي لا ينتهي عامها المالي في ٣١ ديسمبر.
- (٤) تم استبعاد المنشآت التابعة لقطاع البنوك والقطاع المالي من مجتمع البحث، نظراً لطبيعتها الخاصة.

(٦/١) خطة البحث

لتحقيق هدف البحث والإجابة على التساؤلات البحثية، يتم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:
يتناول القسم الثاني الإطار النظري للبحث ويشمل؛ ماهية الجهد المبذول في عملية المراجعة، الأدبيات السابقة وتطوير فروض البحث. أما القسم الثالث، فيتناول الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث ويشمل؛ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية، متغيرات الدراسة وقياسها، نماذج الدراسة، تحليل البيانات واختبار الفروض البحثية والنتائج. أما القسم الرابع، فيتناول نتائج البحث واسهاماته وحدوده وتوصياته والمقترحات البحثية.

(٢) الإطار النظري للبحث

(١/٢) ماهية الجهد المبذول في عملية المراجعة

يرتبط الجهد المبذول في المراجعة باحتمال اكتشاف مراقب الحسابات احتيال أو مخالفات عند مراجعة حسابات المنشأة (Caramanis and Lennox 2008; Zhang, 2017)، ويتعلق حجم جهد المراجعة بحجم الإجراءات التي يتبعها مراقب الحسابات حتى يتسنى له إبداء رأيه الفني العادل، وتوجد مجموعة من العوامل التي تسهم في ارتفاع جهد المراجعة أو انخفاضه، فقد تكون هذه العوامل داخلية المنشأ؛ كالخصائص المرتبطة بالمنشأة، أو عوامل أخرى؛ كخصائص عملية المراجعة. وقد تناولت الأدبيات السابقة مؤشرين لقياس جهد المراجعة، فقد استخدم Srinidhi and Gul (2007); Bentley et al. (2013); Rice and Weber (2012); Lobo and Zhao (2013); Hribar et al. (2014); Hossain et al. (2017) أتعاب عملية المراجعة كمؤشر لقياسه. في المقابل، استخدم Bamber et al. (1993); Knechel and Payne (2001); Caramanis and Lennox (2008); Causholli et al. (2010); Knechel and Sharma, (2012); Asante-Appiah (2019) توقيت تقرير المراجعة كمؤشر آخر لقياسه. إضافة لما سبق، استخدم Causholli et al. (2010); Lobo and Zhao (2013); Zhang (2017); Asante-Appiah (2019) كلا المؤشرين لقياس جهد المراجعة.

ويجادل Caramanis and Lennox (2008); Knechel and Sharma (2012) بأن توقيت تقرير المراجعة يُعد مؤشر أكثر دقة لقياس جهد المراجعة مقارنة بأتعاب عملية المراجعة، حيث يتعلق المؤشر الأخير بسمات ومحددات لا علاقة لها بجهد، مثل تأثير سوق المراجعة وعلاوة الخطر، فقد تعكس الأتعاب المرتفعة علاوة خطر يتقاضاها مراقبي الحسابات من عملائهم تتعلق بممارسات سيئة للمنشأة. ويؤكد على ذلك، ما يراه Chun and Rhee (2015) بأنه من غير المحتمل في الحياة العملية أن يحصل مراقب الحسابات أتعاب مراجعة إضافية نظير قيامه بجهود إضافية، خاصة في ظل وجود منافسة في سوق المراجعة، وقد قدم Nam (2018) دليلاً على أن وقت المراجعة - كمؤشر لجهد المراجعة - أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى أعمال المراجعة أكثر من ارتباطها بقيمة الأتعاب. ويرى Knechel and Payne (2011); Najihhan and Ayoib (2009); Payne (2009) أن توقيت تقرير المراجعة يعكس جهد المراجعة. ويرى Choi et al. (2008) أن الأتعاب المبالغ فيها قد تشير إلى انخفاض جودة عملية المراجعة، حيث إن الترابط الاقتصادي بين مراقب الحسابات والعميل قد يضعف استقلالية الأول.

كذلك، لم تصل الأدبيات التي تستخدم أتعاب المراجعة كمؤشر لجهد المراجعة إلى نتائج متسقة. على سبيل المثال، وجد Lobo and Zhao (2013) ارتباطاً موجباً بين جهد المراجعة وجودتها، في حين

وجد (Hribar et al., 2014) علاقة ارتباط سالبة. وقد تكون هذه الاستنتاجات المتناقضة نتيجة استخدام أتعاب المراجعة كمؤشر لجهد المراجعة. ويؤيد الباحث استخدام توقيت تقرير المراجعة كمؤشر (أو بديل) proxy لجهد المراجعة. حيث إن أتعاب المراجعة يتم تحديدها مقدماً في خطاب التكاليف، في حين الحاجة إلى بذل جهد إضافي يتضح غالباً في نهاية عملية المراجعة، وبذلك فإن أتعاب المراجعة ثابتة، وليست متغيرة بتغير جهد المراجعة، كما أنها قد تشمل أتعاب عن خدمات بخلاف المراجعة non audit services.

ويتمثل توقيت تقرير المراجعة في المدة الزمنية التي يستغرقها مراقب الحسابات لإتمام عملية المراجعة، وتقاس بالفترة (بالأيام) بين تاريخ نهاية العام المالي وتاريخ إصدار تقرير المراجعة (أو توقيعه) (Abdillah et al., 2019). في حين يرى (Al-Ajmi, 2008) أنها تقاس بالفترة (بالأيام) بين تاريخ نهاية العام المالي ونشر التقارير المالية، أي تنقسم تلك الفترة إلى فترتين، تتمثل الأولى في الفترة بين تاريخ نهاية العام المالي وتاريخ إصدار تقرير المراجعة (أو توقيعه)، وتخضع تلك الفترة في نطاق مراقب الحسابات وتحت مسؤوليته. في حين تتمثل الثانية في الفترة بين تاريخ التوقيع على تقرير المراجعة ونشر التقارير المالية، وتخضع تلك الفترة في نطاق إدارة المنشأة وتحت مسؤوليتها.

وفي بيئة الأعمال المصرية، يجب على المنشأة موافاة هيئة سوق المال والبورصة المصرية بنسخة من التقارير المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة المنشأة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة (نموذج ٤٠) وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات، ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للمنشأة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية (*). وبناءً على ذلك، فلا فرق تقريباً بين تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة وتاريخ نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

ولزيادة كفاءة الأسواق المالية، أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC قواعد تتطلب تخفيضات تدريجية في المواعيد النهائية للإيداع من ٩٠ يوماً بعد نهاية العام المالي إلى ٦٠ يوماً بدءاً من عام ٢٠٠٧، وتقديم التقارير المالية الربع سنوية في مدة أقصاها ٣٥ يوم بعد نهاية كل ربع سنة بدلاً من ٤٥ يوم (SEC, 2002; Lee and Jahng, 2008).

ويعكس توقيت تقرير المراجعة كفاءة مراقب الحسابات في إنهاء عملية المراجعة، حيث يؤدي تأخير إصداره إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات وزيادة حالة عدم التأكد بشأن عملية اتخاذ القرارات في

(* المادة رقم (٤٦) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) لعام ٢٠١٤ وتعديلاته، وقرار مجلس سوق المال رقم (١٧٠) لعام ٢٠١٤،

سوق رأس المال. وتعتمد فائدة المعلومات المحاسبية لمختلف مستخدمي التقارير المالية على اكتمال هذه المعلومات ودقتها وموثوقيتها وتوقيتها. ويتم النظر إلى إعداد التقارير في الوقت المناسب على أنها أحد المحددات الرئيسية لجودة التقارير المالية التي تعزز جودة صنع واتخاذ القرارات، حيث يسهم في التصديق على محتوياتها المالية وتخفيض حالة عدم التأكد المتعلقة بالمستقبل، وأن تأخير نشرها لا يفيد الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات (Abdillah et al., 2019).

وقد أشار (Knechel and Payne (2001) إلى أن تأخير إصدار تقرير المراجعة يؤثر في القيمة الإعلامية للتقارير المالية، كما أكد أيضًا على أن التأخير قد يقود المستخدمين إلى الاعتماد على مصادر بديلة للحصول على المعلومات بتكلفة مرتفعة (Knechel and Payne, 2001; Lee and Jahng, 2008)، مما يفقد نفعية المعلومات وقيمتها التي سوف يتم الحصول على من التقارير المالية (محمد، 2008). وتعمل المعلومات المالية المقدمة في الوقت المناسب على تحسين تسعير الأوراق المالية والحد من التداول من الداخل وانتشار الشائعات في السوق (Owusu-Ansah, 2000; Hassan, 2016). فقد جادل (Bamber et al. (1993 بأن تأخر الإفصاح عن قد يشجع بعض المستثمرين المطلعين على الحصول على معلومات خاصة واستغلالها على حساب المستثمرين الأقل اطلاعًا (Hassan, 2016). ومن الضروري تحديد العوامل التي تؤثر في تأخير إصدار تقرير المراجعة، من أجل زيادة فهم عملية المراجعة، كما أنها ترتبط بكفاءة المراجعة، وترتبط بشكل مباشر مع توقيت إعلان أرباح المنشأة. في المقابل، توصل (Lambert et al. (2011 إلى أن تعجيل إصدار تقرير المراجعة للمنشآت الأمريكية قد أثر سلبًا على قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف الأخطاء الجوهرية، لأنه زاد من حساب الاستحقاقات الاختيارية (مؤشر عدم جودة التقارير المالية). كما توصل (Bryant-Kutcher et al. (2013 إلى ارتفاع التعديلات المحاسبية اللاحقة للمنشآت الأمريكية التي تعجلت في تقرير المراجعة.

(٢/٢) الأدبيات السابقة وتطوير فروض البحث

(١/٢/٢) الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين الخصائص التشغيلية للمنشأة وجهد المراجعة اختبر (Fathi And Gerayli (2017 العلاقة بين الخصائص التشغيلية للمنشأة محل المراجعة وتوقيت تقرير المراجعة، وتوصل إلى ارتباط توقيت تقرير المراجعة بعلاقة موجبة بكل من؛ حجم المنشأة، وربحيتها، ورافعتها المالية. كما توصل (Mutiarra et al. (2018 ارتباط توقيت المراجعة بحجم المنشأة وربحيتها بعلاقة سالبة. كما توصل السيد (٢٠١٨) إلى ارتباط توقيت تقرير المراجعة بعلاقة موجبة بكل من؛ حجم المنشأة، والرافعة المالية، ويرتبط بربحية المنشأة بعلاقة سالبة. وتوصل الصيرفي (٢٠١٧) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين توقيت تقرير المراجعة والرأى المتحفظ لمراقب الحسابات.

وتوصل الوكيل (٢٠٢٠) إلى ارتباط توقيت تقرير المراجعة بالمراجعة المشتركة بعلاقة سالبة. وتوصل Habib and Bhuiyan (2011); Abernathy et al. (2017) إلى ارتباط توقيت تقرير المراجعة بالتخصص الصناعي بعلاقة سالبة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثي الأول الرئيس:

ف١: توجد علاقة ارتباط معنوية بين الخصائص التشغيلية للمنشأة وجهد المراجعة،

(١/١/٢/٢) أثر عمر المنشأة على جهد المراجعة

تتسم المنشآت طويلة العمر بامتلاكها نظام معلومات بإمكانات كبيرة مقارنة بالمنشآت الأقل عمراً، ومن ثم لديها أفضلية نسبية في جمع المعلومات ومعالجتها وتوصيلها (Hassan, 2016)، بالإضافة إلى امتلاكها نظام رقابة داخلي قوى (Ocak and Özden (2018)، وتوفر هذه العوامل على مراقب الحسابات مزيداً من الجهد والوقت في أداء عملية المراجعة، ومن ثم تمكنه من تعجيل تقرير المراجعة. فوفقاً لنظرية منحني التعلم، تلعب خبرة المنشآت طويلة العمر دوراً كبيراً في تطوير قدرات العاملين ومهاراتهم، وتتأثر الممارسات المحاسبية بذلك إيجابياً (الدحوح، ٢٠١٤). وقد توصل Owusu-Ansah (2000); Dibia and Owuchekha (2013); Ocak and Özden (2018); Fayyum et al. (2019) إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين عمر المنشأة وتوقيت تقرير المراجعة.

في المقابل، نظراً لأن المنشآت الأطول عمراً غالباً ما تتسم بتعدد قطاعاتها (خطوط إنتاجها وفروعها وشركاتها التابعة) وكذلك مبيعاتها الأجنبية، أي تعقد عملياتها، فتتعرض إلى احتمال أكبر للأخطاء المادية، وبالتالي ضرورة تنفيذ إجراءات مراجعة إضافية تتطلب جهد ووقت إضافيين، مما يؤدي إلى تأخير تقرير المراجعة (Bamber et al., 1993; Habib et al., 2018). فوفقاً لدراسة Lee et al. (2008) يسهم وجود مبيعات أجنبية بنسبة ٢٠% أو أكثر في الحاجة إلى مزيد من الجهد والوقت في أداء عملية المراجعة، وبالتالي تأخير تقرير المراجعة. وتوصل Leventis and Caramanis (2005); Habib et al. (2018) إلى تأخير تقرير المراجعة نتيجة كثرة عمليات المنشأة طويلة العمر. وتتعارض النتيجة الأخيرة مع ما توصل إليه Hassan (2016) بشأن أن تعقد عمليات المنشأة يخفض من تأخير تقرير المراجعة، نظراً لأن المنشآت طويلة العمر تتغلب على هذه المشكلة من خلال وجود نظام معلومات كفاء وفعال. وعلى عكس نتائج الدراسات السابقة، لم يجد Ustman et al. (2015); Mukhtaruddin et al. (2020) علاقة ارتباط معنوية بين عمر المنشأة وتوقيت تقرير المراجعة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

ف١-أ: توجد علاقة ارتباط معنوية بين عمر المنشأة وجهد المراجعة.

(٢/١/٢/٢) أثر حجم المنشأة على جهد المراجعة

تتميز المنشآت كبيرة الحجم بكثرة أنشطتها وعملياتها وحساباتها، فهي تحتاج إلى مزيد من الجهد والوقت من جانب مراقب الحسابات، لكثرة عينات المراجعة وكبر حجمها، كما يلزم اتباع إجراءات المراجعة كثيرة. إلا أن مثل هذه المنشآت يكون لديها موارد كبيرة، بالإضافة إلى وجود نظام رقابة داخلية قوى ونظام معلومات محاسبي متقدم. وفي محاولة من المنشآت كبيرة الحجم لتعويض فقدان السيطرة وتقليل تكاليف المراقبة، تتعاقد هذه المنشآت مع مكاتب مراجعة كبيرة لديها أفراد مؤهلة يمكنها إتمام عملية المراجعة في أقرب وقت ممكن (Carslaw and Kaplan, 1991; Habib et al., 2018).

كما تكون المنشآت كبيرة الحجم مراقبة من جانب المستثمرين، وبالتالي تقع تحت ضغط إنجاز عملية المراجعة في أقرب وقت، كما أنها تكون محط اهتمام المحللين الماليين الذي يعتمدون على التقارير المالية التي يتم مراجعتها لمطابقة توقعاتهم مع واقع المنشأة الحالي والمستقبلي، وأن تأخير نشرها قد يعكس أخبار سيئة تؤثر سلباً عليها، كما أن التقارير المالية التي تتضمن أخبار جيدة تصدر في فترة أقصر من تلك التي تتضمن الأخبار السيئة (الدحوح، ٢٠١٤). فقد جادل (Al-Ajmi, 2008) بأن المنشآت الكبيرة يتبعها مستثمرون ومنظمون أكثر من الصغيرة، لذلك فهم متحمسون لإصدار تقاريرهم المالية المراجعة في توقيت أسرع.

وتعد دراسة (Dyer and McHugh, 1975) من أول الدراسات التي تناولت علاقة حجم المنشأة بتوقيت إصدار التقارير المالية (المرهونة بإصدار تقرير المراجعة) في بيئة الأعمال الأسترالية، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بينهما. كما توصلت دراسة (Givoly and Palmon, 1982) كأول دراسة في بيئة الأعمال الأمريكية إلى وجود علاقة ارتباط سلبية أيضاً. وفي نفس سياق أوائل الدراسات واتساقاً مع نفس النتائج، توصلت دراسة (Carslaw and Kaplan, 1991) في نيوزيلندا، ودراسة (Ashton et al., 1989) في كندا، ودراسة (Ng and Tai, 1994) في هونغ كونج، ودراسة (Soltani, 2002) في فرنسا إلى علاقة الارتباط السالبة (Alkhatib and Marji, 2002; Hassan, 2016). كما توصل لاحقاً كل من (Alkhatib and Marji, 2002); (Ismail and Chandler, 2004); (Hassan, 2016); (Habib et al., 2018) إلى نفس النتيجة، ويرجع تفسير ذلك إلى توفير الموارد لدى تلك المنشآت وتعاقدتها مع مكاتب مراجعة متخصصة صناعياً، وبالتالي إنجاز عملية المراجعة بأقل جهد ووقت. كما توصل (Carslaw and Kaplan, 1991) إلى أن مراقبي الحسابات ينتهون من إصدار تقرير المراجعة في المنشآت الكبيرة في وقت أسرع مقارنة بالصغيرة. وهي نفس النتيجة التي توصل إليها دراسة

Al-Ghanem and Abdulla (1996); Al-Ajmi (2008) فى بيئة الأعمال البحرينية، ودراسة Hegazy (2011) فى بيئة الأعمال الكويتية.

فى المقابل، أشار (2014) Vuko and Cular؛ Hay (2013) إلى أن الحجم الكبير للذمم المدينة والمخزون - كجزء من الأصول - يتطلب إجراءات مراجعة إضافية، فيقوم بتصميم اختبارات بغرض جمع أدلة مراجعة إضافية وكافية لتخفيض خطر فشل المراجعة، مما يعكس الحاجة إلى جهد إضافي يزيد من فرص اكتشاف الأخطاء الجوهرية (Asante-Appiah, 2019). وتأكيدًا لذلك، توصل Mukhtaruddin et al. (2015) إلى أن حجم المنشأة يؤثر بشكل سلبي على توقيت تقرير المراجعة. حيث تعكس القيمة الكبيرة لإجمالي الأصول - خاصة فى المنشأة الصناعية - نظام محاسبي معقد، نتيجة تعدد عمليات المنشأة وأنشطتها، مما يتطلب جهدًا ووقتًا إضافيين، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Owusu-Ansah (2000)، ودراسة السيد (2018)؛ محمد (2016)؛ Afify (2009) فى بيئة الأعمال المصرية. فى حين لم يصل الصيرفى (2017) وكل من Fayyum (2002); Alkhatib and Marji, (2002); Ustman (2020); et al. (2019) إلى علاقة ارتباط بين حجم المنشأة وتوقيت تقرير المراجعة. وفى ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:

ف ١-ب: توجد علاقة ارتباط معنوية بين حجم المنشأة وجهد المراجعة.

(٣/١/٢/٢) أثر الرافعة المالية للمنشأة على جهد المراجعة

يشير ارتفاع نسبة الديون إلى إجمالي الأصول إلى وجود مشاكل تمويلية بالمنشأة، لأنها تعكس ارتفاع القيود المالية، ويرتفع بذلك احتمال التعثر المالى للمنشأة، ومن ثم الحاجة إلى مزيد من الجهد والوقت فى مراجعة الديون (Ocak and Özden (2018). كما أن المنشأة ذات المديونية المرتفعة تعكس غالبًا ارتفاع عدد الدائنين، وبالتالي يتطلب الأمر مراجعة كافة الجوانب المتعلقة بتلك المديونية والدائنين (الدحودح، 2014). وقد جادل Krishnan (2005) بأن هيكل الدين له تأثير سلبي على فعالية نظام الرقابة الداخلى للمنشأة بالإضافة إلى ارتفاع احتمال فشلها المالى. ولذلك، يتشكك مراقب الحسابات فى مصداقية محتوى التقارير المالية للمنشأة ذات نظام الرقابة الداخلى الضعيف، ويسهم ذلك فى بذل مراقب الحسابات جهدًا ووقتًا إضافيين لإبداء رأيه الفنى العادل. كما أنه المتوقع أن تواجه المنشأة ذات الحالة المالية الضعيف خطر مراجعة أكبر لإبداء رأى مراقب الحسابات، بما فيها تقييم استمرارية المنشأة. وللحد من خطر المراجعة، سيقوم مراقب الحسابات بتوسيع إجراءات المراجعة وتقييم فعالية خطة الإدارة لحل مشكلة استمرارية المنشأة، ويستغرق ذلك جهدًا ووقتًا إضافيين (Abdillah et al., 2019).

وقد توصل Raja-Ahmad and Kamarudin (2003); Abidin and Ahmad-Zaluki (2012); Knechel and Sharma (2012); Erer and Cömert (2014); Habib et al. (2018) إلى أدلة تجريبية تفيد تأخير تقرير المراجعة بارتفاع الرافعة المالية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه السيد (٢٠١٨)؛ Ezat (2014) في بيئة الأعمال المصرية، ومع ما توصل إليه Alkhatib and Marji (2002) في بيئة الأعمال الأردنية في القطاع الصناعي فقط.

في المقابل، أشار يوسف (٢٠١٥)؛ Dao and Pham (2014) إلى أن ارتفاع ديون المنشأة يسهم في تعجيل تقرير المراجعة، نظراً للضغوط المستمرة من جانب الدائنين للإفصاح عن المعلومات في أقرب وقت لتقييم مدى التزامها بتسديد الديون لهم (السيد، ٢٠١٨). فقد توصل يوسف (٢٠١٥)؛ Dao and Pham (2014) إلى وجود علاقة عكسية بينهما. ولكن لا تتفق النتائج السابقة مع نتائج Mutiara et al. (2014)؛ Ustman (2020)؛ (2018) حيث لم يتم التوصل إلى علاقة ارتباط بينهما.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

ف١-ج: توجد علاقة ارتباط معنوية بين الرافعة المالية للمنشأة وجهد المراجعة.

(٤/١/٢/٢) أثر نتيجة أعمال المنشأة على جهد المراجعة

تمثل ربحية المنشأة أخباراً سارةً للمستثمرين، تعكس قدرتها على الإستخدام الكفاء للموارد المتاحة لديها (مثل الأصول والعمالة). ووفقاً لنظرية الإشارة، تصدر المنشأة التي لديها اخبار أو معلومات جيدة إشارة إيجابية للأطراف المعنية بالإفصاح عنها من خلال تعجيل تقرير المراجعة. وبذلك، كلما ارتفعت ربحية المنشأة انخفض الجهد والوقت المبذولين في عملية المراجعة. وقد توصل Nelson and Fathi And Gerayli (2017) وكذلك السيد (٢٠١٨)؛ محمد (٢٠١٦) إلى تعجيل تقرير المراجعة في المنشآت التي تحقق ربح، فهي لا تحتاج جهداً أو وقتاً كبيرين من جانب مراقب الحسابات. وتوصل Mutiara et al. (2018) إلى علاقة ارتباط سالبة بين ربحية المنشأة وتوقيت تقرير المراجعة. وتتسق النتائج السابقة مع ما توصل إليه Habib et al. (2018) إلى أن ربحية (خسارة) المنشأة تسهم في انخفاض (ارتفاع) توقيت تقرير المراجعة. كما توصل Ocak and Ahmed and Hossein (2010)؛ Özden (2018) إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين نتيجة أعمال المنشأة - من خلال مؤشر معدل العائد على الأصول ROA - وبين توقيت تقرير المراجعة. وهي ذات النتيجة التي توصل إليها Abidin and Ahmad-Zaluki (2012) من خلال استخدام مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

وتأكيداً لما سبق، في حالة الأخبار والمعلومات غير السارة التي تحملها الخسارة، يرتفع خطر المراجعة ومن المحتمل أن يكون سبب في الاحتيال المالي، ومن ثم ضرورة توسيع إجراءات المراجعة،

والذى يتطلب مزيداً من الجهد والوقت فى عملية المراجعة بدرجة أكبر فى سبيل تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، ومن ثم تأخير تقرير المراجعة. فقد جادل (Carslaw and Kaplan (1991 أنه عندما تتكبد المنشأة خسائر، فمن المحتمل أن تقوم بتأخير الإعلان عنها من خلال مطالبة مراقب الحسابات بجدولة بدء عملية المراجعة فى وقت متأخّر عن المعتاد، كما يدفع ذلك مراقب الحسابات إلى إجراء اختبارات أكثر جوهرية للتأكيد على استمرارية المنشأة من عدمه، لذلك يبذل مراقب الحسابات جهد ووقت كبيرين (Habib et al., 2018). ويرى إبراهيم (٢٠١٩) أن تحقيق المنشأة خسارة فى العام الماضى فى حين تحقيقها أرباح فى العام الحالى يزيد من الشك المهنى لمراقب الحسابات مما يتطلب مزيداً من الجهد والوقت للتحقق من صدق الربحية المحققة. وقد توصل (Raja-Ahmad and Kamarudin (2003 إلى تأخير تقرير المراجعة فى المنشآت التى تحقق خسارة.

فى المقابل، أشار (Aubert (2009 إلى تعجيل المنشأة فى الإفصاح عن خسارتها فى أقرب وقت، تجنباً لتكاليف التقاضى (السيد، ٢٠١٨)، بينما تحتاج المنشأة التى تحقق ربحية إلى جهوداً ووقتاً كبيرين. وقد وجد (Joshi and AL-Bastaki (2012 علاقة ارتباط موجبة بين ربحية المنشأة وتوقيت تقرير المراجعة، لأن الربحية تعكس ارتفاع حجم نشاط المنشأة، وبالتالي تحتاج جهداً ووقتاً لإتمام عملية المراجعة. وفى سياق آخر، لم يتوصل الصيرفى، ٢٠١٧ إلى أية علاقة بينهما فى بيئة الأعمال المصرية. وفى ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:

ف١-د: توجد علاقة ارتباط معنوية بين خسارة المنشأة وجهد المراجعة.

(٥/١/٢/٢) أثر خطر التقاضى على جهد المراجعة

يجب على مراقب الحسابات تفهم طبيعة خطر أعمال المنشأة، حتى لا تؤثر سلبياً على استمراريته. وعندما تُظهر المنشأة خطر أعمال مرتفع، يبادر المراجع إلى تصميم اختبارات بغرض جمع أدلة مراجعة إضافية وكافية لتخفيض خطر فشل المراجعة، مما يعكس جهداً إضافياً يزيد من فرص اكتشاف الأخطاء الجوهرية (Asante-Appiah, 2019).

وإذا فشل مراقب الحسابات فى اكتشاف خطر الأعمال وإدارته فمن المحتمل أن يتعرض لخطر التقاضى من جانب الأطراف ذى العلاقة. وقد تعرض مكتب "آرثر أندرسون" للمحاسبة والمراجعة لهذا الخطر، لفشله فى اكتشاف خطر الأعمال وإصداره لتقرير مراجعة لم تتضمن الإشارة إلى وجود تحريفات جوهرية فى التقارير المالية لمنشآت عالمية مثل؛ وورلد كوم للاتصالات وإنزون للطاقة مما أدى إلى انهيار تلك المنشآت واقصائه من الخمسة الكبار لمكاتب المراجعة وأصبحوا أربعة فقط Big 4. ويرى (Ireland (2003 أن المخاطر المتأصلة والرقابية الأكبر للعملاء المعرضين لمشاكل الاستمرارية تتطلب

قيام مراقب الحسابات بأداء أعمال مراجعة إضافية بسبب ارتفاع احتمال حدوث أخطاء. كما يرى Dao and Pham (2014) أن جهد المراجعة يتأثر بخطر الأعمال.

ويرتفع خطر التقاضي في أربع صناعات أو مجالات: الأدوية، التكنولوجيا وأجهزة الحاسب الآلى، الإلكترونيات، والبيع بالتجزئة، والتي تتميز بالإنتاج المبتكر والمتطور تقنياً وفرص النمو المرتفعة فى مقابل أداء مالى متقلب (Habib et al., 2018). وعند قيام مراقب الحسابات بمراجعة حسابات إحدى المنشآت التى تنتمى لتلك الصناعات يتوجب عليه بذل مزيداً من الجهد والوقت لإرتباط تلك الصناعات بخطر أعمال مرتفع، ومن ثم ارتفاع احتمال فشل مراقب الحسابات فى اكتشافها والتقرير عنها، وبالتالي ارتفاع احتمال تعرضه لخطر التقاضى. وقد توصل Habib et al. (2018) فى دراسته التحليلية إلى تأخير تقرير المراجعة للمنشآت التى تنتمى للصناعات المرتبطة بارتفاع خطر التقاضى، لأن مراقب الحسابات يبدل جهوداً إضافية فى المراجعة للتخفيف من خطر التحريفات وخطر التقاضى اللاحق.

فى المقابل، نظراً لاقتناء المنشآت التى تنتمى لتلك الصناعات أنظمة إنتاج مبتكرة، وبطبيعة الحال تقتنى أيضاً أنظمة معلومات متطورة، فقد يسهم هذا فى تخفيض الأخطاء والتحريفات المحاسبية، وبالتالي توفير الجهد والوقت فى أداء عملية المراجعة، ومن ثم التعجيل فى إصدار تقرير المراجعة. فقد وثق Ettredge et al. (2006) تعجيل تقرير المراجعة فى الصناعات عالية التقنية.

وفى ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:

ف ١-هـ: توجد علاقة ارتباط معنوية بين خطر التقاضى وجهد المراجعة.

(٢/٢/٢) الأدبيات السابقة التى تناولت العلاقة بين خصائص عملية المراجعة وجهد المراجعة

اختبر Whitworth and Lambert (2014) علاقة خصائص عملية المراجعة بتوقيت تقرير المراجعة، وتوصل إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين توقيت تقرير المراجعة والتخصص الصناعى لمراقب الحسابات، وعلاقة ارتباط موجبة بانتماء مكتب المراجعة بأحد المكاتب الأربعة الكبار. كما اختبر Dao and Pham (2014) نفس العلاقة، وتوصل إلى أن التخصص الصناعى يضعف علاقة الارتباط الموجبة بين فترة ارتباط مراقب الحسابات القصيرة وتوقيت تقرير المراجعة، أى يسهم فى تعجيل تقرير المراجعة فى حالة قصر فترة الارتباط. وفى نفس السياق، توصل Ocak and Özden (2018) إلى ارتباط أداء خدمة المراجعة عن طريق منسوبى أحد المكاتب الأربعة الكبار بتوقيت تقرير المراجعة بعلاقة سالبة. كما اختبر Ezat (2014) هذه العلاقة أيضاً فى بيئة الأعمال المصرية، وتوصل إلى ارتباط توقيت تقرير المراجعة بعلاقة موجبة بكل من؛ حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية، والرأى المتحفظ لمراقب الحسابات. فى حين يرتبط بكل من؛ المراجعة المشتركة، والتخصص الصناعى بعلاقة سالبة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثي الثاني الرئيس:
ف٢: توجد علاقة ارتباط معنوية بين خصائص عملية المراجعة وجهد المراجعة.

(١/٢/٢/٢) أثر حجم مكتب المراجعة على جهد المراجعة

يختلف جهد المراجعة باختلاف حجم مكتب المراجعة وسمعته، فقد ينتمي للأربعة الكبار في مجال المحاسبة والمراجعة (Deloitte and Touche - Ernst and Young - KPMG – Price Big 4 Water House Coopers)، أو لا ينتمي للأربعة الكبار Non-Big 4. حيث يُتاح لمكتب المراجعة كبير الحجم فرصة جذب كوادر بشرية ذوى المهارات المرتفعة، بالإضافة إلى تدريب كوادره وتأهيلهم بشكل مستمر واستغلال التقنيات الأكثر تطوراً في عملية المراجعة، وبالتالي تخفيض الجهد والوقت المبذولين في عملية المراجعة، كما أن الفرصة في توفير خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة نسبياً مقارنة بغيرها (Habib et al., 2018). بالإضافة لما سبق، يعد مكتب المراجعة الذى ينتمي للأربعة الكبار أكثر استقلالية بما يجعله يقاوم ضغوط عميل المراجعة في حالة النزاعات المتعلقة بالمراجعة مقارنة بالأخرى. وتأكيداً لما تقدم، توصل Raja-Ahmad and Kamarudin (2003); Leventis et al. (2005); Owusu-Ansah and Leventis (2006); Ahmed and Hossain (2010); Mukhtaruddin et al. (2015); Abernathy et al. (2017); Mutiara et al. (2018) تقرير المراجعة في حالة انتماء مراقب الحسابات لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار. كما توصل (Abidin and Ahmad-Zaluki (2012); OcaK and Özden (2018) إلى أن مكاتب المراجعة التي تنتمي لأحد الأربعة الكبار تنتهي من إعداد تقرير المراجعة في وقت أسرع مقارنة بتلك التي لا تنتمي. في المقابل، في حالة مكتب المراجعة الذى ينتمي لأحد الأربعة الكبار قد يستغرق التفاوض مع عميل المراجعة وقتاً كبيراً، كما أنه أكثر حذراً بشأن الدعاوى القضائية، ولذلك تجرى هذه المكاتب إجراءات مراجعة تستهلك جهداً ووقتاً كبيرين، ويؤدى ذلك إلى تأخير تقرير المراجعة (Habib et al., 2018). فقد توصل Gilling (1997) إلى تأخير تقرير المراجعة في حالة مكاتب المراجعة الكبيرة، وهى نفس النتيجة التي توصل إليها Türel (2010) فى المنشآت التركية، ودراسة Ezat (2014) فى بيئة الأعمال المصرية، ودراسة Hassan (2016) فى بيئة الأعمال الفلسطينية، والذى فسّر ما توصل إليه بأن مكاتب المراجعة الكبيرة تعتقد أن سمعتها ومصداقيتها يمكن حمايتها من خلال التأكيد لأصحاب المصلحة على أن عملائهم يمثلون تماماً لمتطلبات الإفصاح بدلاً من إكمال أعمال المراجعة الخاصة بهم فى أسرع وقت ممكن. لذلك، يبذلون جهداً إضافياً لإبداء الرأى الفنى بشأن عدالة عرض التقارير المالية،

وهذا بدوره يزيد من جهد ووقت مراقب الحسابات، فيتأخر تقرير المراجعة، وتتفق هذه النتائج أيضاً مع ما توصل إليه؛(Vuko and Cular (2014); Najihah and Ayoib (2011).
في حين لم يتوصل Al- Carslaw and Kaplan (1991); Alkhatib and Marji (2002); Ajmi (2008); Afify (2009); Al-Ghanem and Hegazy (2011); Dibia and Onwuchekwa (2013); Vuko and Cular, 2014; Abdillah et al. (2019) إلى علاقة ارتباط معنوية بين توقيت تقرير المراجعة ومراجعة التقارير المالية للمنشأة عن طريق أحد مكاتب المراجعة الذي ينتمى للأربعة الكبار.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

ف٢-أ: توجد علاقة ارتباط معنوية بين انتماء مكتب المراجعة للأربعة الكبار وجهد المراجعة.

(٢/٢/٢/٢) أثر فترة بقاء مراقب الحسابات (فترة الارتباط) على جهد المراجعة

من المتوقع أن يتأخر تقرير المراجعة عندما يقوم مراقب الحسابات بمراجعة حسابات العميل في أعوامه الأولى. فقد قدم (Lee et al., (2009); Caramanis and Lennox (2008) أدلة تجريبية تفيد بأن مراقبي الحسابات يبذلون جهداً ووقتاً كبيرين في بدايات ارتباطه بمراجعة حسابات المنشأة، وبالتالي يتأخر تقرير المراجعة مع قصر فترة بقاء مراقب الحسابات (Habib et al., 2018).

ويتيح طول فترة بقاء مراقب الحسابات لعدد من الأعوام المتتالية التي يقضيها في مراجعة التقارير المالية لنفس المنشأة الفرصة في معرفة أفضل بعملياتها وحساباتها، وفهم طبيعتها نشاطها وبيئتها ومستوى الخطر بها، ومن ثم الحصول على خبرة كافية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية، وبالتالي انخفاض الجهد والوقت المبذولين في عملية المراجعة (Habib et al., 2018; Erer and (2014).
(Chan at al (2016); Whitworth et al (2014); Cömert (2014) إلى أن قصر فترة بقاء مراقب الحسابات بشكل عام يسهم في تأخير تقرير المراجعة. كما توصل (Fayyum (2014); Dao and Pham (2014); et al. (2019) إلى تعجيل تقرير المراجعة مع طول فترة بقاء المراجع، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها (Lee et al. (2009) في حالة ارتباط مراقب الحسابات لمدة خمسة أعوام.

وبالرغم من النتائج السابقة، لم يتوصل (Dibia and Lee and Jahng (2008); Abdillah et al. (2019); Onwuchekwa (2013) إلى وجود علاقة ارتباط بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وتوقيت تقرير المراجعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه السيد (٢٠١٨) في بيئة الأعمال المصرية.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

ف٢-ب: توجد علاقة ارتباط معنوية بين طول فترة بقاء مراقب الحسابات وجهد المراجعة.

(٣/٢/٢/٢) أثر تغيير (تدوير) مراقب الحسابات على جهد المراجعة

قد تقوم المنشأة بتغيير مراقب الحسابات سواء كان تغييراً اختيارياً نتيجة قصور معين أو دورياً بشكل إلزامي تطبيقاً لتبني المنظمات المهنية لذلك، ضماناً لحياد مراقب الحسابات واستقلاله، وفي هذه الحالة سوف تفقد عملية المراجعة خبرات ومعارف مراقب الحسابات بظروف المنشأة التي قام بمراجعة حساباتها لفترة من الزمن. ومن المتوقع أن يتأخير تقرير المراجعة عندما يقوم مراقب الحسابات بمراجعة حسابات العميل لأول مرة، حيث يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد والوقت ليصبح على دراية بالسجلات ونظام الرقابة الداخلية وأوراق العمل السابقة وعمليات المنشأة بشكل عام (Dao and Pham, 2014; Habib et al., 2018; Ocak and Özden, 2018). فقد توصل (2014; Habib et al., 2018; Ocak and Özden, 2018) Dao and Pham (2014) إلى تأخير تقرير المراجعة في المنشآت التي تتعاقد مع مراقب حسابات للعام الأول. كما توصل (2018) Nam إلى أن ارتباط مراقب الحسابات بالمنشأة في عامه الأول يزيد من وقت أداء عملية المراجعة والجهد المبذول فيها، أي تأخير تقرير المراجعة. في المقابل، قد يخضع مراقب الحسابات عند ارتباطه في العام الأول لضغوط إدارة المنشأة تسهم في تعجيل تقرير المراجعة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

ف٢-ج: توجد علاقة ارتباط معنوية بين تغيير مراقب الحسابات وجهد المراجعة.

(٤/٢/٢/٢) أثر رأى مراقب الحسابات على جهد المراجعة

يحمل الرأى المتحفظ بشأن التقارير المالية للمنشأة أخبار غير سارة، فعندما يصدر مراقب الحسابات هذا الرأى، تحتاج الإدارة جهداً ووقتاً لحل المشكلات من خلال المناقشة والتفاوض مع مراقب الحسابات لإقناعه بإصدار تقرير نظيف غير متحفظ، أو البحث عن تفسير لهذه الحالة، فالإدارة لا ترغب في إصدار مراقب الحسابات لتقرير متحفظ، فيقع مراقب الحسابات تحت ضغوط كبيرة تسهم في تأخير تقرير المراجعة (Carslaw and Kaplan, 1991; Habib et al., 2018; Ocak and Özden, 2018). ويعكس ذلك وجود إدارة غير جيدة ونظام رقابة داخلية ضعيف لدى المنشأة محل المراجعة، كما يعكس تضخم مشكلة الوكالة لديها.

فقد توصل (2012) Munsif et al. إلى وجود تأخير تقرير المراجعة في ظل وجود نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية. وتوصل (2018) Habib et al. إلى أن ضعف نظام الرقابة الداخلية يسهم في تأخير تقرير المراجعة. وقد وثق (2005) Leventis et al. تأخير تقرير المراجعة في المنشآت اليونانية في حالة الرأى المتحفظ. ويتفق هذا مع ما توصل إليه (2010) Türel; (2002) Soltani

Abidin and Ahmad-Zaluki (2012); Erer and Cömert (2014); Abernathy et al. (2017). كما تتفق هذه النتائج أيضاً مع ما توصل إليه الإيبيرى (٢٠١٧)؛ Ezat (2014) فى بيئة الأعمال المصرية، فى حين لا تتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه السيد (٢٠١٨) الذى لم يجد علاقة ارتباط بينهما.

وفى ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:

ف٢-د: توجد علاقة ارتباط معنوية بين رأى المتحفظ لمراقب الحسابات وجهد المراجعة.

(٥/٢/٢/٢) أثر المراجعة المشتركة على جهد المراجعة

تُعرف المراجعة المشتركة على أنها أداء عملية المراجعة بشكل متزامن ومنفصل بين مكتبى مراجعة (كلاهما من الأربعة الكبار أو أحدهما أو كلاهما ليس من الأربعة الكبار) وتقسيم العمل بينهما، ويتقوم كلا منهما بفحص عملها، وبعد إتمام عملية المراجعة يتم إصدار تقرير مراجعة واحد يوقعان عليه (سليم، ٢٠١٩؛ Deng et al., 2014). كما تُعرف بقيام مكتبى مراجعة أو أكثر بصورة اختيارية (كما بمصر فى المنشآت غير المالية) أو إلزامية (كما بالكويت مثلاً)، بحيث تشترك فى تخطيط إجراءات عملية المراجعة وتوزيع المهام وتبادل الإشراف فيما بينهم، على أن يتم إصدار تقرير مراجعة واحد بمسئولية تضامنية يوقع عليه جميعهم (Baldouf and Steckel, 2012).

وقد ظهرت المراجعة المشتركة فى محاولة للقضاء على ظاهرة التركيز فى سوق المراجعة، وتُسهم بذلك فى تحسين جودة المراجعة وتدعم استقلال مراقبى الحسابات، ويُسمح بالمراجعة المشتركة فى مصر اختيارياً وفق قانون الشركات بتعيين مراقب حسابات أو أكثر على أن تكون المسئولية تضامنية فى حالة تعددهم^(*). ويُسهم التنسيق بين مكاتب المراجعة فى تنسيق الجهد والوقت فى أداء عملية المراجعة والاستفادة من الأفراد والمهارات المتاحة لمكاتب المراجعة المشاركين فى عملية المراجعة، ومن ثم إتمامها فى أقرب وقت ممكن، مما يسهم فى تعجيل تقرير المراجعة.

وقد توصل الوكيل (٢٠٢٠) فى دراسته التطبيقية فى بيئة الأعمال المصرية إلى أن أداء المراجعة المشتركة من خلال مكتبى مراجعة أحدهما على الأقل من الأربعة الكبار يؤدى إلى تعجيل تقرير المراجعة. كما توصل Ezat (2015) إلى نفس النتيجة، وأكد على وجود علاقة ارتباط سالبة بين المراجعة المشتركة وتوقيت تقرير المراجعة.

فى المقابل، تُسهم المراجعة المشتركة فى اعتماد كل مكتب مراجعة (مراقب حسابات) على الأخرى (الأخرى)، فيعمل على تخفيض مستوى الإختبارات الأساسية، ويؤدى ذلك إلى جمع أدلة إثبات أقل

(*) المادة رقم ١٠٣ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وجودة مراجعة عندى أدنى مستوى (الوكيل، ٢٠٢٠؛ Muraz and Ziesenib, 2014)، كما أنه قد يحدث نوع من التعارض أثناء أداء عملية المراجعة، وترفع عملية المراجعة المشتركة احتمال إصدار تقرير مراجعة متحفظ، يستلزم جهداً ووقتاً من جانب مراقبي الحسابات وكذلك إدارة المنشأة للرد على عناصر وبنود التحفظ.

وفى ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:

ف٢-هـ: توجد علاقة ارتباط معنوية بين المراجعة المشتركة وجهد المراجعة.

(٦/٢/٢/٢) أثر التخصص الصناعى على جهد المراجعة

يعكس التخصص الصناعى (المهنى، القطاعى) لمكتب المراجعة استراتيجية التميز لديه (Casterella et al., 2004). ويمنحه قوة تفاوضية إضافية فى تحديد الأتعاب العادلة (Gramling and Stone, 2001). وقد أشارت مجلة المحاسبة Journal of Accountancy عام ١٩٩٥ فى دراسة بعنوان "التخصص مفتاح نجاح وتميز منشأة المراجعة (مكتب المراجعة)" إلى أن ٨٨% من مكاتب المراجعة التى خضعت للدراسة قد انفتحت على أن موضوع التخصص الصناعى يمثل نجاحاً مستقبلياً لمكتب المراجعة. كما اعتبر مجمع المحاسبين المقانونيين الأمريكى AICPA عام ١٩٩٨ أن التخصص الصناعى يمثل أحد أبرز وأهم خمس قضايا سوف تؤثر على مهنة المراجعة فى القرن الواحد والعشرين (عوض، ٢٠٠٦).

وقد أكدت معايير المراجعة المهنية على ضرورة تفهم المراجع لطبيعة صناعة منشأة العميل، كما جاء بمعيار المراجعة الدولى ISA 315 المعنون بـ "تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المنشأة والبيئة المحيطة به"، وطلب هذا المعيار من مكتب المراجعة الحصول على فهم شامل للصناعة التى تعمل فيها منشأة العميل. وقام مكتب KPMG Peat Marwick's عام ١٩٩٣ بإعادة هيكلة خدماته، وصياغة استراتيجية قائمة على التخصص الصناعى (Habib, 2011).

ويترتب على التخصص الصناعى لمكتب المراجعة تخفض تكرار العمل فى صناعة معينة، مما يؤدى إلى انخفاض جهد المراجعة، نظراً إلى تشابه إجراءات وخطوات عملية المراجعة فى منشآت نفس الصناعة وتفهم أنشطة منشأة العميل فى نفس الصناعة بدرجة أكبر، مما يعكس إيجابياً على نتائج عملية المراجعة والتوصل إلى رأى فنى ومهنى عادل بخصوص عدالة عرض القوائم المالية، مما يحقق رضاء مستخدمى تقرير المراجعة وزيادة الثقة فى عدالة القوائم المالية المنشورة، كما أن تخصص مكتب المراجعة فى صناعة معينة يخفض تكاليف تدريب المراجعين وتطوير أدائهم (لبيب، ٢٠٠٥؛ عوض، ٢٠٠٦). ويتطلب التخصص المهنى وقتاً أقل لفهم نظام المعلومات المحاسبى للمنشأة وقواعدها الضريبية ومتطلبات أنظمة تقاريرها المالية، بالإضافة إلى انخفاض وقت حل المشكلات والقضايا المحاسبية المعقدة، فضلاً عن اكتساب مهارة اكتشاف الأخطاء الجوهرية وأساليب إدارة

الأرباح (السيد، ٢٠١٨). وقد توجهت مكاتب المراجعة نحو التخصص الصناعي بعد ازدياد حالات التقاضي والدعاوى المدنية والجنائية ضد المراجعين (Romanus et al., 2008).

وقد توصل (Habib and Bhuiyan (2011); Abernathy et al. (2017) إلى أن مراجعة حسابات المنشأة من قبل مكتب مراجعة متخصص صناعيًا يُسهم في تعجيل تقرير المراجعة. وتتفق هذه النتائج مع دراسة السيد (٢٠١٨)؛ (Ezat (2014) في بيئة الأعمال المصرية. كما توصل Dao and Pham (2014) إلى أن التخصص الصناعي يضعف العلاقة الإيجابية بين تأخير تقرير المراجعة وفترة الارتباط القصيرة لمراقب الحسابات مع المنشأة محل المراجعة.

في المقابل، تتمثل الآثار السلبية للتخصص الصناعي في التأثير السلبي على استقلال مكتب المراجعة وموضوعيته، نتيجة ارتباطه الوثيق بمنشآت العملاء في صناعة محددة Gramling and Stone (2001)، فقد يستجيب لضغوط إدارة المنشأة عند حدوث مشكلات؛ كالعُدول عن الراي المتحفظ، مما يترتب عليه تأخير تقرير المراجعة. فقد توصل إبراهيم والبراك (٢٠١٨) إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين توقيت تقرير المراجعة وتخصص مكتب المراجعة في صناعات؛ إدارة وتطوير العقارات، المواد الأساسية، الإتصالات والنقل، والطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية في بيئة الأعمال السعودية. وعلى الرغم من النتائج السابقة، لم يتوصل (Abidin and Ahmad-Zaluki (2012)؛ Abdillah et al. (2019) إلى وجود علاقة ارتباط بين مكاتب المراجعة المتخصصة صناعيًا وتوقيت تقرير المراجعة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

ف٢-و: توجد علاقة ارتباط معنوية بين التخصص الصناعي لمكتب المراجعة وجهد المراجعة.

(٣/٢/٢) الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين جهد المراجعة وقيمة المنشأة

تُعرف قيمة المنشأة بأنها نتاج القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وما ينعكس بذلك على القيمة السوقية (والمحاسبية) للمنشأة (إبراهيم، ٢٠١٨). وترتبط قيمة المنشأة بجهد المراجعة، حيث إن توقيت نشر التقرير المالي وإتاحته مرهون بتوقيت إصدار تقرير المراجعة. وقد يعكس تأخير تقرير المراجعة قصور عملية المراجعة، كما يعكس فشل مراقب الحسابات في التعامل بكفاءة مع مدخلات عملية المراجعة (الإبياري، ٢٠١٧؛ Afify, 2009)، ويبحث إشارات سلبية للأطراف المعنية تعبر عن احتمال وجود مشكلات بين الإدارة ومراقب الحسابات، وقد تؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة (الإبياري، ٢٠١٧؛ Chan et al., 2016). وفي سبيل الحد من هذه الشكوك يجب تعجيل تقرير المراجعة (Afify, 2009; Habib et al., 2018). وقد توصل (Asthana (2014) إلى ارتفاع (انخفاض) قيمة

المنشأة بتعجيل (تأخير) تقرير المراجعة. كما توصل الإبيارى (٢٠١٧) إلى علاقة ارتباط سلبية بين التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة وقيمة المنشأة.

فى المقابل، قد تكمن أسباب تأخير تقرير المراجعة فى اكتشاف تحرفات، ووجود قيود على نطاق المراجعة، وكذلك خلاف بين مراقب الحسابات وإدارة المنشأة، مما يقود إلى تفاوض يترتب عليه تصحيح وتسوية أو مواجهة القيود (الإبيارى، ٢٠١٧). ويرى Knechel and Payne (2009); Najihan and Ayoib (2011) أن ارتفاع جهد المراجعة يعكس قيام مراقب الحسابات بتوسيع نطاق اختبارات المراجعة وحجمها، ومن ثم انخفاض خطر المراجعة، والذي يسهم فى ارتفاع جودة التقارير المالية ويؤثر ايجابياً على قيمة المنشأة (الإبيارى، ٢٠١٧). وقد أشار Caramanis and Lennox (2008) إلى أن ارتفاع جهد المراجعة يعكس ارتفاع جودة عملية المراجعة، والتغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات، مما يترتب عليه ارتفاع قيمة المنشأة. كما أشار Hillegeist (1999) إلى أنه من الناحية النظرية، يسهم ارتفاع جهد المراجعة فى اكتشاف الأرباح المبالغ فيها، كما أن مراقبى الحسابات يبذلون جهد كبير فى حالة الشك فى تلاعب إدارة المنشأة فى الأرباح. وقد توصل Asante-Appiah (2019) إلى أن ارتفاع جهد المراجعة يخفض من إعادة إصدار القوائم المالية (كمؤشر لجودة المراجعة)، مما يسهم فى ارتفاع قيمة المنشأة. كما توصل Xiao et al. (2020) التأثير الايجابى لجهد المراجعة على جودة عملية المراجعة من خلال التأثير فى عملية المراجعة ومخرجاتها، ومن ثم ارتفاع قيمة المنشأة.

وفى ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:

ف ٣: توجد علاقة ارتباط معنوية بين جهد المراجعة وقيمة المنشأة.

(٣) الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث

تتناول الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث الثلاثة باستخدام البيانات المنشورة للمنشآت غير المالية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية لمدة خمسة أعوام (٢٠١٥: ٢٠١٩)، بغرض قياس أثر الخصائص التشغيلية وخصائص عملية المراجعة على جهد المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة، وذلك فى ضوء ما تم التوصل إليه فى الإطار النظرى للبحث.

(١/٣) مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية ومصادر الحصول على البيانات

يتمثل مجتمع الدراسة من المنشآت غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال خمسة أعوام، مع استبعاد المنشآت التابعة لقطاع البنوك والقطاع المالى، نظراً للطبيعة الخاصة بهذه المنشآت، وذلك اتساقاً مع ما قامت به دراسات اختبارية سابقة (i.e., Mukhtaruddin et al., 2015; Ocak and Özden, 2018; Mutiara et al. 2018).

ويوضح الجدول رقم (١) عدد المشاهدات (مجتمع الدراسة)، من خلال التقارير السنوية للبورصة المصرية خلال فترة البحث.

جدول رقم (١) المنشآت غير المالية المقيدة بالبورصة خلال فترة الدراسة

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
إجمالي المنشآت المقيدة	٢٢١	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٠	٢١٨
(-) المنشآت المالية	(٤٥)	(٤٦)	(٤٧)	(٤٨)	(٤٤)
المنشآت غير المالية	١٧٦	١٧٦	١٧٥	١٧٢	١٧٤
	٨٧٣				

وقد تم الاعتماد على نموذج (Thompson (2012) لتحديد حجم العينة، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$n = \frac{Np(1-p)}{(N-1)\left(\frac{d^2}{z^2}\right) + p(1-p)}$$

حيث:

n حجم العينة

N حجم المجتمع، إجمالي عدد المشاهدات خلال الخمس أعوام (٨٧٣) مشاهدة.

z² مربع الدرجة المعيارية عند مستوى الثقة ٩٥% (١,٩٦).

d² مربع معدل الخطأ (٠,٠٥).

P الاحتمالية أو النسبة المتبقية للخاصية (٥٠%).

وبعد تطبيق المعادلة السابقة، يبلغ الحد الأدنى لحجم العينة ٢٦٧ مشاهدة. وقد أعتمد الباحث على

عينة مكونة من ٣٢٠ مشاهدة (٥ × ٦٤) مشاهدة (منشأة/عام)، وفق المحددات التالية:

١- مضى عامين على الأقل على قيد المنشأة في بورصة الأوراق المالية، من أجل جمع بيانات المشاهدة،

بغرض استيفاء قياس متغيرات البحث ونماذجه.

٢- انتهاء العام المالي للمنشأة المختارة في ٣١ ديسمبر.

٣- تتضمن الدراسة المنشآت غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية، والتي لم تتعرض للشطب أو

الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.

٤- استبعاد المنشآت التي تعرض قوائمها المالية بعملة خلاف الجنيه المصرى.

وقد تم استبعاد ٢٠ مشاهدة لعدم توافر بيانات لقياس بعض المتغيرات وظهور بعض المتغيرات

الأخرى بقيم شاذة، ومن ثم يصل عدد المشاهدات إلى ٣٠٠ مشاهدة عند اختبار الفرض البحثى الأول

والثانى. بالإضافة إلى استبعاد ٦ مشاهدات تتعلق بقيم شاذة لمتغير قيمة المنشأة، ومن ثم يصل عدد

المشاهدات إلى ٢٩٤ مشاهدة عند اختبار الفرض البحثى الثالث.

وقد تم تجميع البيانات المطلوبة بالاعتماد على عدة مصادر أهمها: موقع شركة مصر لنشر

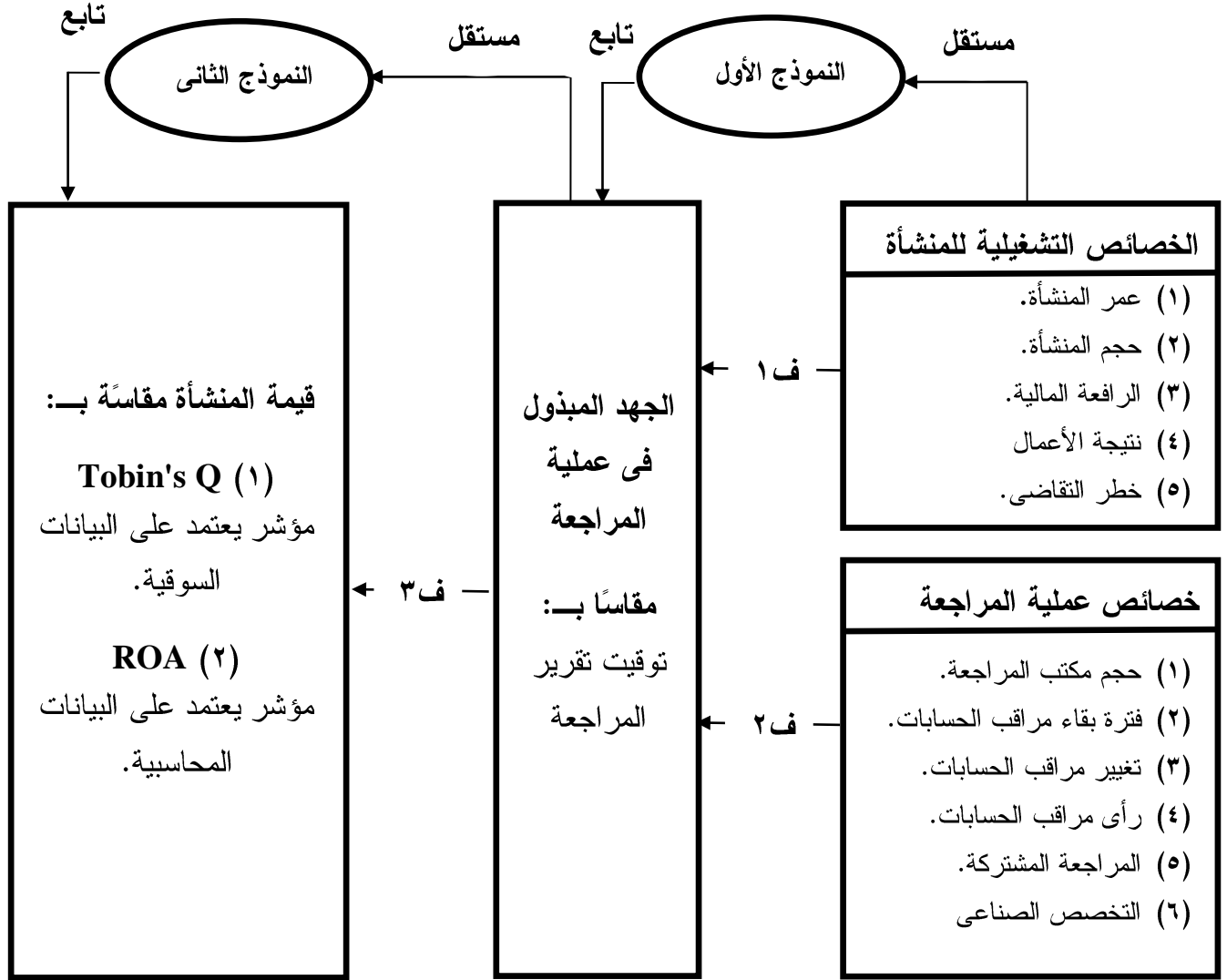
المعلومات، موقع البورصة المصرية، موقع مباشر للمعلومات، كتاب الإفصاح السنوى الصادر عن

بورصتى القاهرة والإسكندرية خلال فترة الدراسة، والمواقع الإلكترونية لمنشآت العينة.

(٢/٣) متغيرات الدراسة وقياسها

تتضمن الدراسة مجموعة مختلفة من المتغيرات التي يوضحها الشكل رقم (١). كما يعرض الجدول رقم (٢) طريقة تلك قياس المتغيرات.

شكل رقم (١) متغيرات الدراسة



جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير (ونوعه)	المؤشر ورمزه	طريقة قياسه	الأدبيات السابقة
	عمر المنشأة AGE _{i,t}	إجمالي الأعوام من عام قيد المنشأة بالبورصة حتى العام محل القياس	Habib et al. (2018); Ustman (2020)
	حجم المنشأة FSIZE _{i,t}	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	Bentley et al. (2013); Asthana (2014); Chun and Rhee (2015); Mukhtaruddin et al. (2015); Habib et al. (2018)
الخصائص التشغيلية للمنشأة	الرافعة المالية LEVI _{i,t}	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	Chun and Rhee (2015); Habib et al., 2018; Ocak and Özden (2018);
(مستقل نموذج ١)	نتيجة أعمال المنشأة LOSS _{i,t}	متغير اعتباري يأخذ القيمة (واحد) في حالة صافي الخسارة، والقيمة (صفر) في غير ذلك.	Ocak and Özden (2018)
	خطر التقاضي LIG _{i,t}	متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة انتماء المنشأة لإحدى الصناعات الأربع التالية: الأدوية، التكنولوجيا وأجهزة الحاسب الآلي، الإلكترونيات، والبيع بالتجزئة، والقيمة (صفر) في غير ذلك.	Bryan and Mason (2017); Dong et al. (2018) ; عبده (٢٠١٨)
	حجم مكتب المراجعة AUDSIZE _{i,t}	متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في انتماء مكتب المراجعة لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، والقيمة (صفر) في غير ذلك.	Chun and Rhee (2015); Ocak and Özden (2018)
خصائص عملية المراجعة	فترة بقاء بمراقب الحسابات TENURE _{i,t}	متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة مرور ثلاثة أعوام أو أكثر على الارتباط مع مراقب الحسابات، والقيمة (صفر) في غير ذلك.	سليم (٢٠١٩); Ezat (2015)
(مستقل نموذج ١)	تغيير (تدوير)	متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة التعاقد مع مراقب حسابات في	Che-Ahme and Abidin (2008); Pham et al. (2014); Albhoor and Khamees

منصور (٢٠١٨); (2016)	عامه الأول، والقيمة (صفر) في غير ذلك.	المراجع CHANGE _{i,t}	
Mukhtaruddin et al. (2015); Ocak and Özden (2018)	متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة الرأى المتحفظ، والقيمة (صفر) في غير ذلك.	رأى المراجع OPION _{i,t}	
Ezat (2015); إبراهيم (٢٠١٨); سليم (٢٠١٩)	متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة مراجعة التقارير المالية من قبل أكثر من مكتب مراجعة، والقيمة (صفر) في غير ذلك.	المراجعة المشتركة JOINT _{i,t}	
Krishnan (2003); Balsam et al. (2003); إبراهيم والبراك (٢٠١٨)	متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة التخصص الصناعي*، والقيمة (صفر) في غير ذلك. * الحصة السوقية لمكتب المراجعة بناءً على عدد العملاء الذي يرتبط معهم في نفس القطاع الصناعي.	التخصص الصناعي SPCAL _{i,t}	
Choi et al. (2010); Hassan (2016); Mukhtaruddin et al. (2015); Abernathy et al. (2017); الصيرفي (٢٠١٧)	المدة الزمنية (بالأيام) من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة	توقيت تقرير المراجعة AUDTIMG _{i,t}	جهد المراجعة (تابع نموذج ١، ومستقل نموذج ٢)
Asthana (2014); الإبياري (٢٠١٧); إبراهيم (٢٠١٨); مليجي (٢٠١٨)	نسبة إجمالي القيمة السوقية لحقوق الملكية* والقيمة الدفترية للديون إلى إجمالي الأصول * القيمة السوقية لحقوق الملكية = السعر السوقى للسهم في تاريخ أول جلسة بعد نشر التقارير المالية × عدد الأسهم العادية	مقياس Tobin's Q FVALUE _{i,t}	قيمة المنشأة (تابع نموذج ١)
Nguyen et al. (2017); (٢٠١٨) مليجي	نسبة صافى الربح إلى إجمالي الأصول	مقياس ROA FVALUE _{i,t}	

(٣/٣) نماذج الدراسة

(١/٣/٣) النموذج الأول: الإنحدار الخطى المتعدد (لاختبار الفرض البحثى الأول والثانى)

فى ظل هذا النموذج يعتبر توقيت تقرير المراجعة متغير تابع، فى حين تعتبر متغيرات الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة متغيرات مستقلة..

$$\text{AUDTIMG}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{AGE}_{i,t} + \beta_2 \text{FSIZE}_{i,t} + \beta_3 \text{LEV}_{i,t} + \beta_4 \text{LOSS}_{i,t} + \beta_5 \text{LIG}_{i,t} + \beta_6 \text{AUDSIZE}_{i,t} + \beta_7 \text{TENURE}_{i,t} + \beta_8 \text{CHANGE}_{i,t} + \beta_9 \text{OPION}_{i,t} + \beta_{10} \text{JOINT}_{i,t} + \beta_{11} \text{SPCAL}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots(1)$$

(٢/٣/٣) النموذج الثانى: الإنحدار الخطى البسيط (لاختبار الفرض البحثى الثالث)

فى ظل هذا النموذج تعتبر قيمة المنشأة (مقاسة بـ Tobin's Q, ROA) متغير تابع، وتوقيت تقرير المراجعة متغير مستقل.

$$\text{FVALUE}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{AUDTIMG}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots(2)$$

(٤/٣) تحليل البيانات واختبار الفروض البحثية والنتائج

(١/٤/٣) الإحصاءات الوصفية

(١) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتصلة

يتضح من الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية، وتعكس الخصائص الأساسية للمتغيرات المتصلة بالبحث. وقد بلغ متوسط Mean فترة إصدار تقرير المراجعة (توقيت تقرير المراجعة) عن طريق مراقبى الحسابات المستقلين ٧١ يوم تقريباً، والذي يتشابه مع المتوسط فى دراسة منصور (٢٠١٨) ٦٧ يوم، ودراسة محمود والطحان (٢٠٢٠) ٧١ يوم، ودراسة سليم (٢٠١٩) ٧٢ يوم، ودراسة الصيرفى (٢٠١٧) ٧٣ يوم، ودراسة إبراهيم (٢٠١٩) ٧٤ يوم، ودراسة السيد (٢٠١٨) ٧٥ يوم، ودراسة Ezat (2014) التى بلغت ٧٧ يوم فى بيئة الأعمال المصرية، كما تقترب من المتوسط فى دراسة Ocak and Özden (2018) فى تركيا التى بلغت ٧٣ يوم، ودراسة Mukhtaruddin et al. (2015); Ustman (2020) التى بلغت ٧٧ يوم تقريباً، ودراسة Abdillah et al.,(2019) التى بلغت ٧٨ يوم. ويبلغ وسيط Median تلك الفترة ٦٥ يوم، كما بلغ أن الانحراف المعياري Std Dev لتلك الفترة ٢٦,٠٦٥، والذي يعكس تباين الفترة التى يستغرقها مراقبى الحسابات بالمنشآت المصرية فى إصدار تقرير المراجعة، ويُفسر ذلك بتفاوت الحدين الأدنى والأعلى لتلك الفترة ١٣، ١٨٥ يوم على التوالى، ويقترب الانحراف المعياري مع نظيره فى دراسة Fayyum et al. (2019) الذى بلغ ٢٤,٥٨٢. كما يلاحظ أن الانحراف المعياري اقل من المتوسط، مما يشير إلى عدم تشتت مفردات العينة.

وبلغ متوسط (ووسيط) قيمة المنشأة مقاساً بمؤشر Tobin's Q ١,٢٨٧ (١,٠٤١)، وبقية ٠,٠٤٧ (٠,٠٣٤) مقاساً بمؤشر ROA، كما بلغ الانحراف المعياري لقيمة المنشأة باستخدام المؤشرين ٠,٩٣٢ (٠,١٦٧) على التوالي بقيمة أقل من الواحد الصحيح، ويتبين من ذلك تقارب قيم الوسط الحسابي والوسيط وانخفاض الانحراف المعياري عن الفرق بين الحدين الأدنى والأقصى باستخدام المؤشرين. كما يتبين أيضاً أن متوسط عمر المنشأة والانحراف المعياري قد بلغ ١٧,٦٥٣، ٧,٨٣٥ على التوالي، والذي يعنى تباين الفترة من تاريخ قيد المنشأة فى بورصة الأوراق المالية وتاريخ القياس، ويتشابه مع نظيرهما فى دراسة (Ustman (2020) فقد بلغا ١٣,٥٣١، ٩,١٠٢ على التوالي. كما بلغ متوسط حجم المنشأة ٩,٠١٢ ويقتررب مع المتوسط فى دراسة منصور (٢٠١٨) الذى بلغ ٨,٩٧٩. كما تتقارب قيم الوسط الحسابي والوسيط لحجم المنشأة والرافعة المالية وانخفاض الانحراف المعياري لهما عن الفرق بين الحدين الأدنى والأقصى.

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث المتصلة

المشاهدات Obs.	الحد الأقصى Max	الحد الأدنى Min	الانحراف المعياري Std Dev	المتوسط الوسيط Median	المتوسط Mean	المتغيرات Variables
300	185	13	26.065	65	70.800	توقيت تقرير المراجعة
294	8.922	0.157	0.932	1.041	1.287	Tobin's Q
294	2.056	-0.943	0.167	0.034	0.047	ROA
300	37	3	7.835	19	17.653	عمر المنشأة
300	10.334	7.102	0.658	9.063	9.012	حجم المنشأة
300	3.929	0.001	0.326	0.454	0.449	الرافعة المالية

(٢) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المنفصلة

يتضح من الجدول رقم (٤) أن عدد المشاهدات التى حققت خسارة خلال فترة الدراسة ٦٣ مشاهدة بنسبة ٢١%، كما أن عدد المشاهدات التى تعمل فى صناعات يرتفع فيها خطر التقاضى ٢٨ مشاهدة بنسبة ٩%، كما بلغت عدد المشاهدات التى ترتبط بمكاتب المراجعة التى تنتمى إلى الأربعة الكبار ١٧٥ مشاهدة بنسبة ٥٨%، ويعكس هذا ارتباط المنشآت المصرية بمراقبى حسابات ممن لديهم كفاءة وخبرة، وتتماثل مع نظيرتها فى دراسة (Ocak and Özden (2018) التى بلغت ٥٨%. كما بلغ عدد المشاهدات المتعلقة باحتفاظ المنشآت بمراقبى الحسابات لمدة ثلاثة أعوام أو أكثر ٢٠٩ مشاهدة بنسبة ٧٠%، وتتشابه مع نظيرتها فى دراسة (Fayyum et al. (2019) التى بلغت ٦٩% تقريباً، وينعكس هذا على انخفاض عدد المشاهدات المتعلقة بارتباط المنشأة بمراقبى حسابات للعام الأول والتى بلغت ٤٩ مشاهدة بنسبة ١٦%. كما بلغ عدد المشاهدات المتعلقة بإصدار مراقبى الحسابات رأى متحفظ ٤٢ مشاهدة بنسبة ١٤%.

وبلغت عدد المشاهدات المتعلقة بأداء عملية المراجعة عن طريق أكثر من مكتب مراجعة لنفس المنشأة (مراجعة مشتركة) ٦٧ مشاهدة بنسبة ٢٢%، ويشير ذلك إلى عدم استفادة المنشآت غير المالية المصرية بالسماح بتعيين مراقب حسابات أو أكثر على أن تكون المسئولية تضامنية في حالة تعددهم الذي تضمنته المادة رقم (١٠٣) من قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١. وأخيراً، بلغت عدد المشاهدات المتعلقة بالتخصص الصناعي ٩٥ مشاهدة بنسبة ٣٢%، ومعنى هذا أن أكبر من نصف المنشآت في مشاهدات العينة لم يتم مراجعة تقاريرها المالية من جانب مراقب حسابات متخصص صناعياً، ويعكس هذا عدم سيطرة مراقب حسابات على نسبة مرتفعة من عدد المشاهدات داخل كل قطاع.

جدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث المنفصلة

المتغيرات Variables		عدد المشاهدات	
(٠)	(١)	تكرار	%
نتيجة الأعمال	٣٠٠	٦٣	٢١
خطر التقاضي	٣٠٠	٢٨	٩
حجم مكتب المراجعة	٣٠٠	١٧٥	٥٨
فترة الارتباط	٣٠٠	٢٠٩	٧٠
تغيير مراقب الحسابات	٣٠٠	٤٩	١٦
رأى مراقب الحسابات	٣٠٠	٤٢	١٤
المراجعة المشتركة	٣٠٠	٦٧	٢٢
التخصص الصناعي	٣٠٠	٩٥	٣٢

(٢/٤/٣) اختبار الفروض (التحليل الأساسي)

(١/٢/٤/٣) اختبار الفرض البحثي الأول والثاني

لاختبار الفرض الأول والثاني للبحث، تم إعداد مصفوفة الارتباط لبيرسون ونموذج الإنحدار الخطى المتعدد بطريقة الإدخال Enter باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) على النحو التالي:
أولاً: تحليل نتائج الارتباط

يتضح من نتائج مصفوفة الارتباط لبيرسون بالجدول رقم (٥) وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين توقيت تقرير المراجعة وكل من؛ الرافعة المالية بمستوى دلالة إحصائية (sig.) أقل من ٠,٠٥، نتيجة الأعمال (خسارة) بمستوى أقل من ٠,٠١، خطر التقاضي بمستوى أقل من ٠,٠١، الرأى المتحفظ لمراقب الحسابات بمستوى أقل من ٠,٠١، والمراجعة المشتركة بمستوى أقل من ٠,٠١. فى حين لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين توقيت تقرير المراجعة وباقى المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (٥) مصفوفة ارتباط بيرسون للنموذج الأول

(١٢)	(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	المتغيرات
											1	توقيت تقرير المراجعة (١)
										1	0.034	عمر المنشأة (٢)
									1	0.005	0.055	حجم المنشأة (٣)
								1	-0.010	0.155**	0.121**	الرافعة المالية (٤)
							1	0.057	-0.045	0.019	0.180***	نتيجة الأعمال (٥)
						1	-0.81	0.017	-0.098*	-0.123**	0.225***	خطر التقاضي (٦)
					1	-0.147**	0.021	0.058	0.453***	0.037	0.019	حجم مكتب المراجعة (٧)
				1	-0.205***	0.037	0.002	-0.053	0.033	0.028	0.077	فترة الارتباط (٨)
			1	-0.611***	0.099*	-0.049	0.016	0.051	-0.044	0.038	-0.054	تغيير مراقب الحسابات (٩)
		1	0.004	0.036	-0.205***	-0.030	0.193***	0.007	-0.079	0.041	0.251***	رأى مراقب الحسابات (١٠)
	1	-0.032	0.045	-0.099*	0.356***	0.076	0.097*	0.057	0.302***	-0.030	0.197***	المراجعة المشتركة (١١)
1	0.117**	-0.027	-0.204***	0.169**	0.372***	0.028	-0.034	-0.060	0.290***	0.026	-0.020	التخصص الصناعي (١٢)
	0.043	0.643	0.000	0.003	0.000	0.630	0.554	0.298	0.000	0.659	0.729	

* يشير إلى دلالة عند ١٠٪ فأقل، بين متغيرين.
 ** يشير إلى دلالة عند ٥٪ فأقل، بين متغيرين.
 *** يشير إلى دلالة عند ١٪ فأقل، بين متغيرين

وفيما يتعلق بعلاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، لا توجد مشكلة الإزدواج الخطى بينها، حيث إن معامل الارتباط لم يتجاوز ٠,٩، وأى معامل ارتباط أقل بين أى متغيرين مستقلين لا يعكس وجود إزدواج خطى بينهما، وفقاً لما يراه (Tabachnic and Fidell (2007).

ثانياً: تحليل نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد

تشير نتائج نموذج الانحدار المتعدد بالجدول رقم (٦) إلى أن معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 ٠,١٦٧، أى أن النموذج يفسر ١٦,٧% من التغير في جهد المراجعة، و ترجع باقى النسبة إلى الخطأ العشوائى فى النموذج أو عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، ويعد هذا المعامل مرتفعاً إذا ما تم مقارنته بنظيره فى دراسة (Abdillah et al. (2019 الذى بلغ ٠,١٠٨. كما أن اختبار F-Test معنوى وقيمتة ٦,٤٦٧، ويعكس معنوية النموذج فى تفسير التغير فى جهد المراجعة وصلاحيته فى تحقيق هدف البحث. كما تم استخدام اختبار Durbin Watson لقياس الارتباط الذاتى Autocorrelation بين أخطاء نموذج الانحدار، وقد أظهرته النتائج بقيمة ١,١٠٦، وتقع هذه القيمة بين القيمتين (١,٥، ٢,٥)، وتشير بذلك إلى عدم وجود ارتباط ذاتى بين البواقي فى النموذج. كما تم استخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لقياس العلاقة الخطية التامة أو الإزدواج الخطى Multi-collnearity بين المتغيرات المستقلة المكونة لنموذج الانحدار وبعضها البعض، وقد تبين أن أقصى قيمة للمعامل بلغ ١,٧٤٠، وطالما أنها لم تتجاوز القيمة (١٠)، فلا توجد هذه المشكلة، مما يدل على قوة النموذج فى تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

جدول رقم (٦) نتائج نموذج الإندار الخطى المتعدد للنموذج الأول بطريقة الإدخال Enter

المتغيرات	معامل الإندار (القياسى) Beta	قيمة t	المعنوية Sig.	معامل تضخم التباين VIF
β1 : عمر المنشأة	0.04	0.748	0.455	1.053
B2 : حجم المنشأة	0.048	0.774	0.439	1.362
B3 : الرافعة المالية	0.089	1.652	0.100	1.045
B4 : نتيجة الأعمال	0.129	2.370	0.018	1.071
B5 : خطر النفاضى	0.250	4.543	0.000	1.087
B6 : حجم مكتب المراجعة	0.079	1.141	0.255	1.740
B7 : فترة بقاء مراقب الحسابات	0.090	1.303	0.194	1.713
B8 : تغيير مراقب الحسابات	-0.027	-0.399	0.690	1.634
B9 : رأى مراقب الحسابات	0.251	4.625	0.000	1.101
B10 : المراجعة المشتركة	0.148	2.520	0.012	1.233
B11 : التخصص الصناعى	-0.093	-1.532	0.127	1.319

0.167	معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted
6.467(0.000)	قيمة F ودلالتها (F-Test, Sig.)
1.106	قيمة اختبار Durban Watson
300	المشاهدات

وبخصوص اختبار الفرض البحثي الأول وفروضه الفرعية، أشارت النتائج إلى ما يلي:

(١) توجد علاقة ارتباط موجبة معنوية بين توقيت تقرير المراجعة وكل من:

(أ) الرافعة المالية بقيمة احتمالية تساوى مستوى المعنوية ٠,١ (١%)، أى يتأخر إصدار تقرير المراجعة بارتفاع نسبة الديون إلى الأصول بالمنشأة، ويفسر ذلك بأن ارتفاع الديون غالباً ارتفاع عدد الدائنين، وبالتالي يتطلب الأمر مراجعة كافة الجوانب المتعلقة بتلك المديونية والدائنين، كما أن له تأثير سلبي على هيكل الرقابة الداخلي بالمنشأة، مما يحتاج من مراقب الحسابات بذل جهداً ووقتاً إضافيين لإصدار تقريره. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Abidin and Ahmad-Zaluki (2012); Knechel and Sharma (2012); Erer and Cömert, (2018); Dao and Pham (2014); Habib et al. (2014)، ودراسة السيد (٢٠١٨) فى بيئة الأعمال المصرية. وبذلك يتم قبول الفرض البحثي (ف١-ج).

(ب) تحقيق المنشأة لخسارة بقيمة احتمالية أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥، حيث تميل الإدارة حجب الأخبار غير السارة المتعلقة بالخسارة، مما يزيد عبء المراجعة الواقع على مراقب الحسابات، بالإضافة إلى ضرورة تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، الأمر الذى يسهم فى تأخير توقيت تقريره. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Raja-Ahmad and Kamarudin (2003); Habib et al. (2018). وبذلك يتم قبول الفرض البحثي (ف١-د).

(ج) خطر التقاضى بقيمة احتمالية أقل من مستوى المعنوية ٠,٠١، حيث يسهم ارتباط مراقب الحسابات بمنشآت تعمل فى صناعات متقدمة تقنياً فى ضرورة بذل مزيداً من الجهد والوقت، لإرتباط تلك الصناعات بخطر أعمال مرتفع، ومن ثم ارتفاع احتمال التقاضى. ويتفق ذلك مع دراسة Habib et al. (2018)، وبذلك يتم قبول الفرض البحثي (ف١-هـ).

(٢) توجد علاقة ارتباط موجبة غير معنوية بين توقيت تقرير المراجعة وكل من:

(أ) عمر المنشأة، أى لا يؤثر عمر المنشأة على توقيت (تعجيل أو تأخير) تقرير المراجعة، ومعنى هذا أن عمر المنشآت المصرية قد لا يعكس عوامل ترتبط بجهد المراجعة، ككفاءة نظام المعلومات المحاسبى بالمنشأة أو تعقد عملياتها، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Mukhtaruddin et al. (2015); Ustman (2020)، وبذلك يتم رفض الفرض البحثي (ف١-أ).

(ب) **حجم المنشأة**، أى لا يسهم ارتفاع قيمة الأصول بالمنشأة على توقيت تقرير المراجعة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Ustman (2020) ودراسة الصيرفى (٢٠١٧) فى مصر. وبذلك يتم رفض الفرض البحثى (ف١-ب). وفى ضوء نتائج اختبار الفروض الفرعية السابقة (قبول ف١-ج، د، هـ ورفض ف١-أ، ب)، يتم رفض الفرض البحثى الرئيس الأول.

وبخصوص اختبار الفرض البحثى الثانى وفروضه الفرعية، أشارت النتائج إلى ما يلى:

(١) توجد علاقة ارتباط موجبة معنوية بين توقيت تقرير المراجعة وكل من:

(أ) رأى مراقب الحسابات بقيمة أقل من مستوى ٠,٠١، فى حالة الرأى المتحفظ، تحتاج الإدارة وقت لحل المشكلات من خلال المناقشة والفاوض مع مراقب الحسابات لإقناعه بإصدار تقرير نظيف غير متحفظ، أو البحث عن تفسير لرأيه، وبالتالي تأخير تقرير المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع (Türel (2010); Erer and Cömert (2014); Mukhtaruddin et al. (2015); Abernathy et al. (2017). وتتفق أيضاً مع دراسة الإبيارى (٢٠١٧) فى بيئة الأعمال المصرية. وبذلك يتم قبول الفرض البحثى (ف٢-د).

(ب) **المراجعة المشتركة** بقيمة احتمالية أقل من ٠,٠٥، فمن المحتمل اعتماد كل مكتب مراجعة على الآخر، مما يؤدى على تأخير تقرير المراجعة. وبذلك يتم قبول الفرض البحثى (ف٢-هـ).

(٢) توجد علاقة ارتباط موجبة غير معنوية بين توقيت تقرير المراجعة وكل من:

(أ) **حجم مكتب المراجعة**، حيث لا يؤثر انتماء مراقب الحسابات أو مكتبه لأحد الأربعة الكبار أو عدم انتمائه على توقيت تقرير المراجعة، ويتفق هذا مع (Al-Ajmi (2008); Afify (2009); Al-Ghanem and Hegazy (2011); Dibia and Onwuchekwa (2013); Vuko and Cular (2014). وبذلك يتم رفض الفرض البحثى (ف٢-أ).

(ب) **فترة الارتباط**، ويتفق هذا مع (Lee and Jahng (2008); Dibia and Onwuchekwa (2013); Abdillah et al. (2019). وبذلك يتم رفض الفرض البحثى (ف٢-ب).

(ج) **تغيير مراقب الحسابات**، أى لا يؤثر التعاقد مع مراقب حسابات جديد على توقيت تقرير المراجعة. وبذلك يتم رفض الفرض البحثى (ف٢-ج).

(د) **التخصص الصناعى**، فلا يؤثر تخصص مراقب الحسابات أو مكتبه فى مهنة أو صناعة محددة على توقيت تقرير المراجعة. ويتفق هذا مع (Abidin and Ahmad-Zaluki (2012); Abdillah et al. (2019). وبذلك يتم رفض الفرض البحثى (ف٢-و).

وفى ضوء نتائج اختبار الفروض الفرعية السابقة (قبول ف٢-د، هـ ورفض ف١-أ، ب، ج، و)، يتم رفض الفرض البحثى الرئيس الثانى.

اختبار الفرض البحثي الثالث (٢/٢/٤/٣)

لاختبار الفرض الثالث للبحث، تم إعداد مصفوفة الارتباط لبيرسون ونموذج الإنحدار الخطي البسيط باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) على النحو التالي:

أولاً: تحليل نتائج الارتباط

يتضح من نتائج مصفوفة الارتباط لبيرسون بالجدول رقم (٧) وجود علاقة ارتباط سالبة معنوية بين قيمة المنشأة (مقاسة بمؤشر Tobin's Q، ومؤشر ROA) وتوقيت تقرير المراجعة بمستوى دلالة إحصائية (sig.) أقل من ٠,٠١.

جدول رقم (٧) مصفوفة ارتباط بيرسون للنموذج الثاني

(٣)	(٢)	(١)	
		1	قيمة المنشأة (Tobin's Q) (١)
	1	قيمة المنشأة (ROA) (٢)
1	-0.160*** 0.006	-0.192*** 0.001	توقيت تقرير المراجعة (٣)

*** يشير إلى دلالة عند ١٪ فأقل، بين متغيرين.

ثانياً: تحليل نتائج نموذج الإنحدار الخطي البسيط

تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بالجدول رقم (٨) إلى أن توقيت تقرير المراجعة يفسر ٣,٤% من التغير في قيمة المنشأة باستخدام مؤشر البيانات السوقية Tobin's Q، ويفسر ٢,٢% من التغير في قيمة المنشأة باستخدام مؤشر البيانات المحاسبية ROA. كما أن اختبار F-Test معنوي عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠,٠١ وقيمته ١١,٢١٤، ٧,٦٤٦ في ظل مؤشر Tobin's Q، ROA على التوالي. وباستخدام اختبار Durbin Watson، تبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في النموذج في ظل كلا المؤشرين.

كما تشير نتائج نموذج الإنحدار إلى ارتباط قيمة المنشأة (في ظل مؤشرى Tobin's Q، ROA) بتوقيت تقرير المراجعة بعلاقة سالبة، حيث ترتفع (تتخفف) قيمة المنشأة بتعجيل (تأخير) توقيت تقرير المراجعة، حيث يرسل تعجيل (تأخير) توقيت تقرير المراجعة إشارات إيجابية (سلبية) لأصحاب المصالح تعبر عن وجود أخبار سارة (غير سارة)، مما يؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) القيمة السوقية والمحاسبية للمنشأة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الإبيارى (٢٠١٧)؛ (Asthana 2014).

جدول رقم (٨) نتائج نموذج الإحدار الخطى البسيط للنموذج الثانى

ROA			Tobin's Q				المتغيرات	
معامل تضخم التباين VIF	المعنوية Sig.	قيمة t	معامل الإحدار Beta (القياسى)	معامل تضخم التباين VIF	المعنوية Sig.	قيمة t		معامل الإحدار Beta (القياسى)
1.000	0.006	-2.765	-0.160	1.000	0.001	-3.349	-0.192	B1 : توقيت تقرير المراجعة
	0.022				0.034			معامل التحديد المعدل (Adj.R ²)
	7.646(0.006)				11.214(0.001)			قيمة F ودالاتها (F-Test, Sig.)
	1.572				1.072			قيمة اختبار Durban Watson
								المشاهدات

294

(٣/٤/٣) التحليل الإضافي

يتناول التحليل الإضافي نموذج الإنحدار المتعدد الرئيسي في ظل وجود مجموعة من المتغيرات الرقابية (عمر المنشأة، حجمها، رافعتها المالية، خسارتها، حجم مكتب المراجعة، رأيه المتحفظ، وتخصصه الصناعي) بهدف قياس تأثيرها على قيمة المنشأة، وقد تم الاعتماد على نموذج الإنحدار المتعدد التالي:

$$FVALUE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 AUDTIMG_{i,t} + \beta_1 AGE_{i,t} + \beta_2 FSIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 LOSS_{i,t} + \beta_5 AUDSIZE_{i,t} + \beta_6 OPIONI_{i,t} + \beta_7 SPCALI_{i,t} + \epsilon_{i,t} \dots (3)$$

وقد تم إعداد مصفوفة الارتباط لبيرسون ونموذج الإنحدار الخطي المتعدد بطريقة الإدخال Enter باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) على النحو التالي:

أولاً: تحليل نتائج الارتباط

يتضح من نتائج مصفوفة الارتباط لبيرسون في الجدول رقم (٩) وجود علاقة ارتباط سالبة معنوية بين قيمة المنشأة (مقاسة بمؤشر البيانات السوقية) وتوقيت تقرير المراجعة بمستوى دلالة إحصائية (sig.) أقل من ٠,٠١. كما توجد علاقة ارتباط موجبة معنوية بين قيمة المنشأة وكل من؛ الرافعة المالية بمستوى دلالة إحصائية أقل من ٠,٠١، وحجم مكتب المراجعة بمستوى أقل من ٠,١. في حين لا توجد علاقة ارتباط فيما يخص باقي المتغيرات بالنموذج.

وفيما يتعلق بعلاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية وبعضها البعض، لا توجد مشكلة الإزدواج الخطي بينها، حيث إن معامل الارتباط لم يتجاوز نسبة (٠,٩).

كما تشير النتائج وجود علاقة ارتباط سالبة معنوية بين قيمة المنشأة (مقاسة بمؤشر البيانات المحاسبية) وكل من؛ توقيت تقرير المراجعة بمستوى دلالة إحصائية (sig.) أقل من ٠,٠١، والرافعة المالية بمستوى دلالة إحصائية أقل من ٠,١، وتحقيق الخسارة بمستوى دلالة إحصائية (sig.) أقل من ٠,٠١، والرأى المتحفظ بمستوى دلالة إحصائية أقل من ٠,١. كما يتضح أيضاً وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين قيمة المنشأة والتخصص الصناعي بمستوى دلالة إحصائية يساوي ٠,١. في حين لا توجد علاقة ارتباط لباقي المتغيرات بالنموذج.

وفيما يتعلق بعلاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية وبعضها البعض، لا توجد مشكلة الإزدواج الخطي بينها، حيث إن معامل الارتباط لم يتجاوز نسبة (٠,٩).

جدول رقم (٩) مصفوفة ارتباط بيرسون للتحليل الإضافي

(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	المتغيرات
									1	قيمة المنشأة (Tobin's Q) (١)
								1	قيمة المنشأة (ROA) (٢)
							1	-0.160***	-0.192***	توقيت تقرير المراجعة (٣)
								0.006	0.001	
						1	0.017	0.047	-0.070	عمر المنشأة (٤)
							0.765	0.419	0.231	
					1	0.010	0.056	0.059	-0.005	حجم المنشأة (٤)
						0.869	0.338	0.311	0.935	
				1	-0.011	0.170***	0.126**	-0.103*	0.332***	الرافعة المالية (٥)
					0.852	0.004	0.030	0.078	0.000	
			1	0.061	-0.043	0.003	0.177***	-0.419***	-0.045	نتيجة الأعمال (٧)
				0.299	0.463	0.961	0.002	0.000	0.447	
				0.030	0.0052	0.454***	0.065	0.028	-0.089	حجم مكتب المراجعة (٨)
		1	0.609	0.371	0.000	0.267	0.633	0.130	0.069	
				0.010	-0.078	0.030	0.250***	-0.096*	-0.088	رأى مراقب الحسابات (٩)
				0.864	0.184	0.614	0.000	0.100	0.132	
1	-0.024	0.373***	-0.031	-0.064	0.296***	0.043	-0.006	0.108*	-0.018	التخصص الصناعي (١٠)
	0.682	0.000	0.601	0.275	0.000	0.468	0.920	0.065	0.756	

* يشير إلى دلالة عند ١٠٪ فأقل، بين متغيرين.

** يشير إلى دلالة عند ٥٪ فأقل، بين متغيرين.

*** يشير إلى دلالة عند ١٪ فأقل، بين متغيرين

ثانياً: تحليل نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد

تشير نتائج نموذج الانحدار المتعدد بالجدول رقم (١٠) إلى أن المتغيرات بالنموذج تفسر ١٧,٣% من التغير من القيمة السوقية للمنشأة ، وتفسر ١٩,٦% من التغير في القيمة المحاسبية للمنشأة. كما أن اختبار F-Test معنوي عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠,٠١ وقيمته ٨,٦٨٤ ، ٩,٩٤٩ في ظل مؤشر Tobin's Q, ROA على التوالي. وباستخدام اختبار Durbin Watson، تبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في النموذج في ظل كلا المؤشرين.

كما تشير نتائج نموذج الانحدار إلى ارتباط قيمة المنشأة (في ظل مؤشر Tobin's Q) بتوقيت تقرير المراجعة بعلاقة ارتباط سالبة عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠,١، حيث ترتفع (تتخفف) القيمة السوقية للمنشأة بتعجيل (تأخير) توقيت تقرير المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Asthana (2014). كما ترتبط قيمة المنشأة بعلاقة سالبة بكل من؛ عمر المنشأة وحجم مكتب المراجعة عند مستوى أقل من ٠,٠٥. في حين ترتبط قيمة المنشأة بعلاقة موجبة ارتباط بالرافعة المالية عند مستوى أقل من ٠,٠١.

كما تشير النتائج أيضاً إلى ارتباط قيمة المنشأة (في ظل مؤشر ROA) بتوقيت تقرير المراجعة بعلاقة سالبة غير معنوية، أي لا يوجد تأثير تعجيل أو تأخير إصدار تقرير المراجعة على القيمة المحاسبية للمنشأة. في حين ترتبط قيمة المنشأة بعلاقة ارتباط موجبة بالتخصص الصناعي عند مستوى أقل من ٠,٠٥، وترتبط قيمة المنشأة بعلاقة ارتباط سالبة بكل من؛ خسارة المنشأة وحجم مكتب المراجعة عند مستوى أقل من ٠,٠١.

جدول رقم (١٠) نتائج نموذج الإنحدار الخطى المتعدد للتحليل الإضافي

ROA				Tobin's Q				المتغيرات
معامل تضخم التباين VIF	المعنوية Sig.	قيمة t	معامل الإنحدار Beta (القياسي)	معامل تضخم التباين VIF	المعنوية Sig.	قيمة t	معامل الإنحدار Beta (القياسي)	
1.113	0.165	-1.391	-0.077	1.113	0.000	-4.165	-0.233	B1: توقيت تقرير المراجعة
1.037	0.217	1.237	0.066	1.037	0.012	-2.530	-0.137	B2: عمر المنشأة
1.301	0.173	1.365	0.082	1.301	0.522	-0.640	-0.039	B3: حجم المنشأة
1.059	0.241	-1.176	-0.063	1.059	0.000	6.910	0.378	B4: الرافعة المالية
1.070	0.000	-7.079	-0.384	1.070	0.561	-0.583	-0.032	B5: نتيجة الأعمال
1.451	0.009	-2.623	-0.165	1.451	0.042	-2.042	-0.001	B6: حجم مكتب المراجعة
1.155	0.605	-0.518	-0.029	1.155	0.986	-0.018	-0.028	B7: رأى مراقب الحسابات
1.206	0.030	2.181	0.125	1.206	0.634	-0.477		B8: التخصص الصناعي
0.196				0.173				معامل التحديد المعدل (Adj.R ²)
9.949(0.000)				8.684(0.000)				قيمة F ودالاتها (F-Test, Sig.)
1.817				0.854				قيمة اختبار Durban Watson
								المشاهدات

(٤) نتائج البحث وإسهاماته وحدوده وتوصياته والمقترحات البحثية

(١/٤) نتائج البحث

ترتبط نفعية المعلومات المحاسبية بتوقيت نشر التقارير المالية وإتاحتها للأطراف المعنية، إلا أنها مرهونة بتوقيت إصدار تقرير المراجعة، ولذلك من الضروري التعجيل في إصداره، وتبين من النتائج أن متوسط الفترة الزمنية التي تحتاجها المنشآت المصرية لإصدار تقرير المراجعة تبلغ ٧١ يوماً تقريباً، وتقل بذلك عن تلك الواردة بشروط قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية البالغة ثلاثة أشهر (٩٠ يوماً). وقد اختبر البحث أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة معاً على جهد المراجعة، مقاساً بتوقيت تقرير المراجعة. والذي من المتوقع أن يكون لتلك الخصائص أثر إيجابي أو سلبي على توقيت تقرير المراجعة من خلال التعجيل به أو تأخيره.

وقد دعمت نتائج البحث اسهام بعض الخصائص التشغيلية بالمنشأة في التأثير على توقيت تقرير المراجعة، فقد تبين أن ارتفاع الديون بالمنشأة يعكس ارتفاع عدد الدائنين، والذي يتطلب جهداً ووقتاً إضافيين في عملية المراجعة، مما يؤدي إلى تأخير تقرير المراجعة. كما تبين أنه في حالة الخسارة، يقوم مراقب الحسابات بإجراء اختبارات أكثر جوهرية لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، بالإضافة إلى ميل إدارة المنشأة إلى حجب الأخبار السيئة، مما يقع بعقب إضافي على مراقب الحسابات، فيتأخر توقيت إصدار تقريره. كما تبين أيضاً تأخير تقرير المراجعة في المنشآت التي ترتبط بالصناعات المتطورة والتي يرتفع فيها احتمال حدوث مخالفات مالية ومن ثم ارتفاع احتمال خطر التقاضي.

كما دعمت نتائج البحث اسهام بعض خصائص عملية المراجعة في التأثير على توقيت تقرير المراجعة، فقد تبين اسهام الرأي المتحفظ لمراقب الحسابات في تأخير تقرير المراجعة. حيث يحمل الرأي المتحفظ أخبار غير سارة، وتسعى الإدارة إلى حل المشكلات من خلال المناقشة والتفاوض مع مراقب الحسابات لإقناعه إصدار تقرير نظيف غير متحفظ، أو البحث عن تفسير لرأي المراجع، فالإدارة لا ترغب في إصدار مراقب الحسابات لتقرير متحفظ، فيقع مراقب الحسابات تحت ضغوط كبيرة تسهم في تأخير توقيت المراجعة. كما وجد أيضاً اسهام المراجعة المشتركة في تأخير تقرير المراجعة، وذلك بسبب اعتماد كل مكتب مراجعة (مراقب حسابات) على الأخرى (الأخر)، وقد يحدث نوع من التعارض أثناء أداء عملية المراجعة، كما أن عملية المراجعة المشتركة تزيد من احتمال إصدار تقرير مراجعة متحفظ، يستلزم جهداً ووقتاً من جانب مراقبي الحسابات وكذلك إدارة المنشأة للرد على عناصر وبنود التحفظ.

كما اختبر البحث أثر جهد المراجعة على قيمة المنشأة (مقاسةً بمؤشر القيمة السوقية Tobin's Q والمحاسبية للمنشأة ROA). فمن المرجح وجود علاقة ارتباط معنوية (موجبة أو سالبة) بينهما. وقد

دعمت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط سالبة بينهما (فى ظل كلا المؤشرين). حيث ترتفع (تتخفف) قيمة المنشأة بتعجيل (تأخير) تقرير المراجعة وإصداره فى عدد أيام أقل، لأنه يعكس عدم وجود (وجود) مشاكل فى عملية المراجعة وكفاءة (فشل) نظام المعلومات بالمنشأة، كما يعكس وجود اخبار سارة (غير سارة) بالتقارير المالية، فترتفع (فتتخفف) نفعية المعلومات وقيمتها.

وقد تم اجراء تحليل إضافى لنموذج الإنحدار المتعدد الأساسى فى ظل وجود بعض المتغيرات الرقابية، وتم التوصل إلى ارتفاع القيمة السوقية للمنشأة بكل من؛ تعجيل تقرير المراجعة؛ انخفاض عمر المنشأة، ارتفاع الرافعة المالية، وعدم انتماء مكتب المراجعة لأحد المكاتب الأربعة الكبار. كما ترتفع القيمة المحاسبية للمنشأة بكل من؛ انخفاض خسارة المنشأة أو تحقيقها أرباح، عدم انتماء مكتب المراجعة لأحد المكاتب الأربعة الكبار، والتخصص الصناعى لمراقب الحسابات.

(٢/٤) إسهامات البحث وحدوده وتوصياته

تضيف الدراسة الحالية إلى الأدبيات من خلال تقديم دليل على التأثير المباشر للخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة معاً على جهد المراجعة، بالإضافة إلى اختبار انعكاس جهد المراجعة على قيمة المنشأة، الذى لم يتم اختباره فى بيئة الأعمال المصرية والعربية- على حد اطلاق الباحث. كما أنه يقدم دليلاً بشأن وجود تأثير مباشر لبعض الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على جهد المراجعة، كما يقدم دليلاً على وجود ارتباط عكسى بين جهد المراجعة وقيمة المنشأة. ومن المتوقع أن تكون لهذه الإضافة أهمية لصانعى القرار، الهيئات التنظيمية، مكاتب المراجعة، المديرين، المستثمرين، وأصحاب المصلحة الآخرين.

وتتمثل أحد أوجه القصور لهذه الدراسة فى انخفاض قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) التى بلغت ٠,١٦٧ فى النموذج الأول، مما يشير إلى أن هناك متغيرات مستقلة أخرى - بخلاف تلك التى تم تناولها فى البحث - يمكنها تفسير ٠,٨٣٣ من التغير فى جهد المراجعة. كما يتمثل أحد القصور أيضاً فى انخفاض حجم العينة مقارنة بحجمها فى دراسات سابقة أخرى، كدراسة Ocak and Özden (2018) التى بلغت ٩٦٨ مشاهدة. كذلك قد توجد متغيرات رقابية تضبط العلاقة بين الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة وتوقيت تقرير المراجعة، والتى قد يؤدى تضمينها نتائج مختلفة، فضلاً عن وجود مؤشرات أخرى - بخلاف المستخدمة فى الدراسة - لقياس جهد المراجعة، يؤدى استخدامها إلى الحصول على نتائج مختلفة.

وفى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- (١) **للقائمين على البورصة المصرية، مواكبة القواعد العالمية التى تتطلب التخفيضات التدريجية فى المواعيد النهائية للإيداع من ٩٠ يوماً بعد نهاية العام المالى حتى تصل إلى ٦٠ يوماً، وتقديم التقارير المالية الربع سنوية فى مدة أقصاها ٣٥ يوم.**
- (٢) **للباحثين، إجراء مزيداً من الدراسات تتناول محددات أخرى لجهد المراجعة، نظراً لأهمية توفير المعلومات فى التوقيت المناسب، والتى تسهم فى تحسين بيئة صنع واتخاذ القرارات، ومنها القرارات الاستثمارية.**

(٣/٤) المقترحات البحثية

فى ضوء نتائج البحث وحدوده، يمكن اقتراح مجموعة من المقترحات البحثية التالية:

- (١) **اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على جهد المراجعة وانعكاسه على كل من جودة عملية المراجعة وقيمة المنشأة.**
- (٢) **اختبار أثر جهد المراجعة على خطر انهيار سعر السهم.**
- (٣) **اختبار أثر جهد المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية.**
- (٤) **اختبار أثر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات والمراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة.**
- (٥) **أثر آليات الحوكمة الداخلية على توقيت إصدار تقرير المراجعة وانعكاسه على جودة عملية المراجعة.**
- (٦) **أثر خصائص مجلس الإدارة على توقيت إصدار تقرير المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة.**

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- ١- إبراهيم، أحمد كمال مطاوع (٢٠١٩). أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣(٢)، ٤٣-١.
- ٢- إبراهيم، علاء الدين توفيق، البراك، هشام بن محمد (٢٠١٨). أثر العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وعلى جودة الأرباح المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢، ١٧٠-٢٠٣.
- ٣- إبراهيم، نبيلة سامي (٢٠١٨). أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- ٤- الإيباري، هشام فاروق مصطفى (٢٠١٧). نحو إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة وأثره على قيمة منشأة عميل المراجعة: منظور تحليلي ودراسة تطبيقية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢، ٤٤-٢.
- ٥- الدحدوح، حازم فهمي عادل (٢٠١٤). العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"، بحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين.
- ٦- السيد، محمد صابر حموده (٢٠١٨). أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع-دراسة تطبيقية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١(٢)، ٣٠٩-٢٤٧.
- ٧- الصيرفي، أسماء أحمد (٢٠١٧). نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة-دراسة تطبيقية مقارنة. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ٢، ١٠١-١٢٨.
- ٨- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٨)، قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، متاح على الموقع التالي: <http://www.fra.gov.eg>
- ٩- الوكيل، حسام السعيد (٢٠٢٠). اثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية - دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤(٢)، ٣٢٨-٣٨٧.
- ١٠- سليم، أيمن عطوه عزازي (٢٠١٩). مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجى على توقيت إصدار التقارير المالية-دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١، ٢٩١-٣٣٣.
- ١١- عبده، إيمان محمد السعيد سلامة (٢٠١٨). أثر خطر التقاضى وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاسها على توقيت إصدار تقرير المراجعة-دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة

والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٢(٣)، ٥٠٤-٥٦٧.

١٢- عوض، آمال محمد محمد (٢٠٠٦). قياس أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٣٠(١)، ١٧١-٢٣٧.

١٣- لبيب، خالد محمد عبدالمنعم، دور التخصص الصناعي في تحسين كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي، دراسة تطبيقية مقارنة، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٤٢(٢)، ٨٣-١٨٣.

١٤- محمد، سامي حسن علي (٢٠١٦). إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لإرتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠(١)، ٣٠٣-٣٥٢.

١٥- محمود، عبدالحميد العيسوي، الطحان، الطحان، إبراهيم محمد (٢٠٢٠). أثر التأخر غير الطبيعي لإصدار تقرير المراجع الخارجي على خطر انهيار سعر السهم: مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤(٢)، ١٩٣-٢٥٩.

١٦- مليجي، مجدى مليجي عبدالحكيم (٢٠١٨)، تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسئولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٤، ص ص ٣٣٠-٤٠١.

١٧- وزارة الاقتصاد، قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١، المعدل بالقانون رقم ٣ لعام ١٩٩٨.

١٨- يوسف، يوسف أبوبكر محمد (٢٠١٥)، فترة إبطاء المراجعة والدور التأثيرى لجودة وظيفة المراجعة الداخلية: دراسة إمبريقية. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٣٧(٢)، ١٢٩-١٧٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Abdillah R., Mardijuwono, W., and Habiburrochman, H. (2019). The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag. **Asian Journal of Accounting Research**, 4(1), 129-144.
- 2- Abdulla, A. (1996). The timeliness of Bahraini annual reports. **Advances in International Accounting**, 9(1), 73-88.
- 3- Abernathy, L., Barnes, M., Stefaniak, C., and Weisbarth, A. (2017). An international perspective on audit report lag: A synthesis of the literature and opportunities for future research. **International Journal of Auditing**, 21(1), 100-127.
- 4- Abidin, S., and Ahmad-Zaluki, A. (2012). Auditor industry specialism and reporting timeliness, **Social and Behavioral Sciences**, 75(3), 873-878.
- 5- Abidina, S. and Ahmad-Zaluki A. (2012). Auditor Industry Specialism and Reporting Timeliness. **Social and Behavioral Sciences**, 65 (1), 873 – 878.

- 6- Afify, E. (2009). Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt. **Journal of Applied Accounting Research**, 10(1), 56–86.
- 7- Ahmed, A., and Hossain, S. (2010). Audit report lag: A study of Bangladeshi listed companies. **ASA University Review**, 4(2), 49-56.
- 8- Al-Ajmi, Jasim (2008). Audit and reporting delays: Evidence from an emerging marke. **Advances in Accounting**, 24(2), 217-226
- 9- Albhoor, A. and Khamees, B. (2016). A audit report lag, audit tenure and auditor industry specialization: emperical evidence from Jordan. **Jordan journal of business administration**, 12(2), 459-479.
- 10- Al-Ghanem, W., and Hegazy, M. (2011). An empirical analysis of audit delays and timeliness of corporate financial reporting in Kuwait. **Eurasian Business Review**, 1(1), 73-90.
- 11- Alkhatib, Khalid, and Marjib, Qais (2002). Audit reports timeliness: Empirical evidence from Jordan. **Social and Behavioral Sciences**, 62 (1) 1342 – 1349.
- 12- Asante-Appiah, Bright (2020). Does the severity of a client’s negative environmental, social and governance reputation affect audit effort and audit quality? **Journal of Accounting and Public Policy**, 39(3), 1-22.
- 13- Ashton, H., Graul, R., and Newton, D. (1989). Audit delay and the timeliness of corporate reporting. **Contemporary Accounting Research**, 5(2), 657–673.
- 14- Asthana, Sharad (2014). Abnormal audit delays, earnings quality and firm value in the USA. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 12 (1), 21-44
- 15- Aubert, F. (2009). Determinants of corporate financial reporting lag: The French empirical evidence. **Journal of Accounting and Taxation**, 1 (3), 53-60.
- 16- Bahri, Syaiful and Amnia, Rifa (2020). Effects of Company Size, Profitability, Solvability and Audit Opinion on Audit Delay. **Journal Of Auditing, Finance, And Forensic Accounting**, 8(1), 27-35.
- 17- Baldauf, Julia , and Steckel, Rudolf (2012). Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study. **International Journal of Economic Sciences and Applied Research**, 5 (2), 7-42.
- 18- Balsam, S., Krishnan, J., and Yang, J. (2003). Auditor industry specialization and earning quality. **Auditing: A journal of practice and theory**, 22(2), 71-97.
- 19- Bamber, M., Bamber, S. and Schoderbek, M. (1993). Audit structure and other determinants of audit report lag: an empirical analysis. **Auditing**, 12(1), 1-23.
- 20- Bamber, M., Bamber, S., and Schoderbek, P. (1993). Audit structure and other determinants of audit report lag: An empirical analysis. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 12 (1), 1-23.
- 21- Bentley, K., Omer, T. and Sharp, N. (2013). Business Strategy, Financial Reporting Irregularities, and Audit Effort. **Contemporary Accounting Research**, 30(2), 2013, 780–817.
- 22- Bryan, B. and Mason W. (2017). Executive Tournament Incentives And Audit Fees. **Advances in Accounting**, 37(1), 30–45.
- 23- Bryant-Kutcher, L., Peng, Y., and Weber, P. (2013). Regulating the timing of disclosure: Insights from the acceleration of 10-K filing deadlines. **Journal of Accounting and Public Policy**, 32(6), 475–494.
- 24- Caramanis, C., and Lennox, C. (2008). Audit effort and earnings management. **J. Account. Econ.** 45 (1), 116–138.

- 25- Caramanis, C., and Lennox, C. (2008). Audit effort and earnings management. **Journal of Accounting and Economics**, 45, 116–138.
- 26- Carslaw, A., and Kaplan, E. (1991). An examination of audit delay: Further evidence from New Zealand. **Accounting and Business Research**, 22(85), 21–32.
- 27- Carslaw, A., and Kaplan, E. (1991). An examination of audit delay: Further evidence from New Zealand. **Accounting and Business Research**, 22(85), 21–32.
- 28- Casterella, R., Francis, R., Lewis, L., and Walker, L. (2004). Auditor industry specialisation, client bargaining power, and audit pricing. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 23(1), 123–140.
- 29- Causholli, M., Martinis, D., Hay, D. and Knechel, R. (2010). Audit Markets, Fees and Production: Towards an Integrated View of Empirical Audit Research, **Journal of Accounting Literature**, 29 (1), 167–215.
- 30- Choi, J.-H., Kim, J.-B., Liu, X., and Simunic A. (2008). Audit Pricing, Legal Liability Regimes, and Big 4 Premiums: Theory and Cross-Country Evidence. **Contemporary Accounting Research**, 25 (1), 55-99.
- 31- Choi, Jong-Hag, Kim, Jeong-Bon, and Zang, Yoonseok. (2010). Do Abnormally High Audit Fees Impair Audit Quality? **A Journal of Practice and Theory**. 29, (2), 115-140.
- 32- Chun, M, and Rhee, S. (2015). Analyst Coverage and Audit Efforts: Empirical Approach to Audit Hours. *The Journal of Applied Business Research*, 31(1), 795-808.
- 33- Dao, M. and Pham, T., (2014). Audit Tenure, Auditor Specialization and Audit Report Lag. **Managerial Auditing**, 29 (6), 490- 512.
- 34- Deng, M., Lu, T., Simunic, A., and Ye, M. (2014). Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality? **Journal of Accounting Research**, 52(5), 1029-1060.
- 35- Dibia, N., and Onwuchekwa, J. (2013). An Examination of the Audit Report Lag of Companies Quoted in The Nigeria Stock Exchange. **International Journal of Business and Social Research**, 3(9), 8-16.
- 36- Dong, D., Robinson, D., and Xu, I. (2018). Auditor-Client Geographic Proximity And Audit Report Timeliness. **Advances In Accounting**, 40(1), 11–19.
- 37- Dyer, C., and McHugh, J. (1975). Timeliness of the Australian annual report. **Journal of Accounting Research**, 13(2), 204-219.
- 38- Erer, M. and Cömert, E. (2014). Timeliness of financial reporting in Turkey *İktisat , İşletme ve Finans*, 29(337), 73-94.
- 39- Ettredge, L., Sun, L., and Li, C. (2006). The impact of SOX section 404 internal control quality assessment on audit delay in the SOX era. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 25(2), 1–23.
- 40- Ezat, M. (2015). The impact of audit- related factors on audit report lag for the Egyptian listed non-financial companies. **JRL of the Faculty of Commerce for Scientific Research**, 52(2), 1-39.
- 41- Fathi, M., and Gerayli, M. (2017). Firm-Specific Characteristics and Audit Report Delay: Empirical Evidence from Iranian Firms. **International Journal of Economic Perspectives**, 11(3), 1078-1083.
- 42- Fayyum, H, Hertanto, and Rustiana, H. (2019). The Effect of Audit Tenure, Company Age, and Company Size on Audit Report Lag with Manufacturing Industrial Specialization Auditors As Moderation Variables (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange). **International**

Conference on Economics, Management, and Accounting, available at: <https://knepublishing.com/index.php/KnE-Social/article/view/5421/10693>

- 43- Gilling D. (1977). Timeliness in Corporate Reporting: Some Further Comment, **Accounting and Business Research**, Winter, 35-50.
- 44- Givoly, D., and Palmon, D. (1982). Timeliness of annual earnings announcements: Some empirical evidence. **The Accounting Review**, 57(3), 486–508.
- 45- Gramling, A., and Stone, D. (2001). Audit firm industry expertise: A review and synthesis of the archival literature. **Journal of Accounting Literature**, 20, 1–27.
- 46- Habib, A., and Bhuiyan, M. (2011). Audit firm industry specialization and the audit report lag. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 20(1), 32–44.
- 47- Habib, A., Bhuiyan, M., Huang, H., and Miah, M. (2018). Determinants of audit report lag: A meta-analysis. **Managerial Auditing Journal**, 34(1), 1-25.
- 48- Habib, Ahsan (2011). Audit firm industry specialization and audit outcomes: Insights from academic literature. **Research in Accounting Regulation**, 23 (2011) 114–129
- 49- Harjoto, A., Laksmana, I., and Lee, R. (2015). The impact of demographic characteristics of CEOs and directors on audit fees and audit delay. **Managerial Auditing Journal**, 30(8–9), 963–997.
- 50- Hassan, Mohammed (2016). Determinants of audit report lag, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 6(1), 13-32.
- 51- Hay, D. (2013). Further evidence from meta-analysis of audit fee research. **International Journal of Auditing**, 17(2), 162–176.
- 52- Hillegeist, A. (1999). Financial reporting and auditing under alternative damage apportionment rules. **Account. Rev.**, 74 (3), 347–369.
- 53- Hossain, S., Yazawa, K. and Monroe, S. (2013). The Relationship between Audit Team Composition, Audit Fees and Quality. **Journal of Practice & Theory**, 36(3), 115-135.
- 54- Hribar, P., Kravet, T., Wilson, P. (2014). A new measure of accounting quality. **Rev. Acc. Stud.**, 19 (1), pp. 506-538
- 55- Ireland, C. (2003). An empirical investigation of determinants of audit reports in the UK. **Journal of Business Finance & Accounting**, 30(7–8), 975–1016.
- 56- Ismail, N., and Chandler, R. (2004). The timeliness of quarterly financial reports of companies in Malaysia. **Asian Review of Accounting**, 12(1), 1-18.
- 57- Jahson, V., Khurana, K., and Reynolds, K. (2002). Audit-Firm Tenure and the Quality of Financial Reports. **Contemporary Accounting Research**. 19(4):637 - 660
- 58- Knechel, R., and Payne, L. (2001). Additional evidence on audit report lag. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 20 (1), 137-146.
- 59- Knechel, R., and Sharma, D. (2012). Auditor-Provided Nonaudit Services and Audit Effectiveness and Efficiency: Evidence from Pre- and Post-SOX Audit Report Lags. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 31(4), 85-114.
- 60- Krishnan, J. (2005). Audit committee quality and internal control: An empirical analysis. **The Accounting Review**, 80(2), 649-675.
- 61- Krishnan, V. (2003). Does big 6 auditor industry expertise constrains earning management. **Accounting horizons**, 17(1), 1-16.
- 62- Lag: A Research From Turkey. **The Journal of Applied Business Research**, 34(2), 277-294.

- 63- Lambert, A., Jones, K., and Brazel, F. (2011). Unintended consequences of accelerated filings: Are mandatory reductions in audit delay associated with reductions in earnings quality? **Working paper**, University of Massachusetts at Amherst, George Mason University, and North Carolina State University.
- 64- Lee, Ho-Young, and Jahng, Geum-Joo (2008). Determinants Of Audit Report Lag: Evidence From Korea - An Examination Of Auditor- Related Factors. **The Journal of Applied Business Research**, 24(2), 27-44.
- 65- Leventis, S., Weetman, P., and Caramanis, C. (2005). Determinants of audit report lag: Some evidence from the Athens Stock Exchange. **International Journal of Auditing**, 9(1), 45–58.
- 66- Lobo, J., and Zhao, Y. (2013) Relation between Audit Effort and Financial Report Misstatements: Evidence from Quarterly and Annual Restatements. **The Accounting Review**, 88(4). 1385-1412.
- 67- Meckfessel, M. and Sellers, D. (2017). The impact of Big 4 consulting on audit reporting lag and restatements. **Managerial Auditing Journal**, 32(1), 19–49.
- 68- Mukhtaruddin, Oktarina, R., Relasari, Abukosim (2015). Firm and Auditor Characteristics, and Audit Report Lag in Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange during 2008-2012. **Expert Journal of Business and Management**, vol. 3(1), 13-26.
- 69- Munsif, V., Raghunandan, K., and Rama, V. (2012). Internal control reporting and audit report lags: Further evidence. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 31(3), 203–218.
- 70- Muraz, M., and Ziesenib, R. (2014). How do reputation and liability regimes affect audit quality in a joint audit setting. **German Economic Association of Business Administration**. Available at: http://geaba.de/DP/DP-14_23.pdf
- 71- Mutiara, T., Zakaria, A., and Anggraini, R. (2018). The influence of company size, company profit, solvency and cpa firm size on audit report lag. **Journal of Economics, Finance and Accounting**, 5(1), 1-10.
- 72- Najihah .Y, and Ayoib, A.(2011). IFRS Adoption and Audit Timeliness: Evidence from Malaysia. **The Journal of American Academy of Business**, Cambridge, 17(1), 1-19.
- 73- Nam, Hye-Jeong (2018). The Impact of Mandatory IFRS Transition on Audit Effort and Audit Fees: Evidence from Korea. **Australian Accounting Review**, 28(4), 512-524.
- 74- Ng, H., and Tai, K. (1994). An empirical examination of the determinants of audit delay in Hong Kong. **The British Accounting Review**, 26(1), 43–59.
- 75- Nguyen,P., Kecskes, A., and M.ansi, S. (2017).Does corporate social responsibility create shareholder value? The importance of long-term investors. **Journal of Banking and Finance**, 3(1):1-21.
- 76- Ocak, Murat, and Özden, Altuk (2018). Characteristics And Audit Report
- 77- Owusu-Ansah, S. (2000). Timeliness of corporate financial reporting in emerging capital markets: empirical evidence from the Zimbabwe Stock Exchange. **Accounting and Business Research**, 30(3), 241-254.
- 78- Owusu-Ansah, S., and Leventis, S. (2006). Timeliness of corporate annual financial reporting in Greece. **The European Accounting Review**, 15(2), 273–287.
- 79- Pham, T., Dao, M., and Brown, V. (2014). Investment oppourtities and audit report lags: intial evidence, **Accounting and finance research**, 3(4), 45-57.

- 80- Porter, E. (1980). **Competitive Strategy: Techniques for Analysing Industries and Competitors**. Free Press, New York.
- 81- Raja-Ahmad, A., and amarudin, A. (2003). Audit delay and the timeliness of corporate reporting: Malaysian evidence. **Paper presented at the Hawaii International Conference on Business Program**, Sheraton Waikiki Hotel, Honolulu, Hawaii, Malaysia.
- 82- Rice, C., and Weber D. (2012). How effective is Internal Control Reporting under SOX404? Determinants of the (Non-) Disclosure of Existing Material Weakness. **Journal of Accounting Research**, 50(3): 811-843.
- 83- Romanus, N., Maher, J., and Fleming, M. (2008). Auditor industry specialization, auditor changes, and accounting restatements. **Accounting Horizons**, 22(4), 389–413.
- 84- Rusmin, R., and Evans, J. (2017). Audit quality and audit report lag: Case of Indonesian listed companies. **Asian Review of Accounting**, 25(2), 191–210.
- 85- Soltani, B. (2002). Timeliness of corporate and audit reports: Some empirical evidence in the French context. **The International Journal of Accounting**, 37, 215-246.
- 86- Srinidhi, B. and Gul, F. (2007). The Differential Effects of Auditors' Nonaudit and Audit Fees on Accrual Quality. **Contemporary Accounting Research** 24, (2): 595-629.
- 87- Tabachnick, G., and Fidell, S. (2007). **Using multivariate statistics**. (5th ed.). Boston, MA: Allyn & Bacon.
- 88- Thompson, S. (2012). **Sampling, Third Edition**, A John Wiley & Sons, Inc. New Jersey, USA.
- 89- Türel, G. (2010). Timeliness of financial reporting in emerging capital markets: Evidence from Turkey. **European Financial and Accounting Journal**, 5(1), 113-133.
- 90- Ustman (2020). The Effect of Solvency, Firm Size, Age Companies on Audit Report Lag in Indonesian Company. **Research Journal of Finance and Accounting**, 11(2), 17-25.
- 91- Vuko, Tina, and Cular, Marko (2014). Finding determinants of audit delay by pooled OLS regression analysis. **Croatian Operational Research Review**, 5(1), 81-90.
- 92- Whitworth, D., and Lambert, A. (2014). Office-level characteristics of the Big 4 and audit report timeliness. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 33(3), 129–152.
- 93- Whitworth, J. and Lambert, T. (2014). Office-Level Characteristics of the Big 4 and Audit Report Timeliness. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 33 (3): 129-152.
- 94- Xiao, T., and Geng, C., and Yuan, C. (2020). How audit effort affects audit quality: An audit process and audit output perspective. **China Journal of Accounting Research**. 13 (1), 109-127.
- 95- Yaacob, M., and Che-Ahmad, A. (2012). Adoption of FRS 138 and Audit Delay in Malaysia. **International Journal of Economics and Finance**. 4(1), 167-176.
- 96- Zhang, Joseph (2017). Accounting Comparability, Audit Effort, and Audit Outcomes. **Contemporary Accounting Research**, 35(1), 245-276.

ملحق بقائمة منشآت عينة البحث وقطاعاتها

أولاً: قطاع الأغذية والمشروبات (٩ منشآت ١٤%)		سادساً: قطاع العقارات (١١ منشآت ١٧%)	
١	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية – فوديكو	٣٩	الاستثمار العقاري العربي
٢	الإسماعيلية مصر للدواجن	٤٠	التعمير والاستشارات الهندسية
٣	الدلتا للسكر	٤١	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار
٤	الشرقية الوطنية للأمن الغذائي	٤٢	الشمس للإسكان والتعمير
٥	العربية لمنتجات الألبان "آراب ديرى – باندا"	٤٣	المتحدة للإسكان والتعمير
٦	القاهرة للدواجن	٤٤	بالم هيلز للتعمير
٧	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	٤٥	زهراء المعادى للاستثمار والتعمير
٨	جهينة للصناعات الغذائية	٤٦	دلتا للإنشاء والتعمير
٩	مجموعة اجواء للصناعات الغذائية	٤٧	عامر القابضة (عامر جروب)
ثانياً: قطاع التشييد ومواد البناء (١٠ منشآت ١٦%)		٤٨	مجموعة بورتو القابضة
١٠	اسمنت بورتلاند طرة	٤٩	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
ثالثاً: قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات (٨ منشآت ١١٣%)		سابعاً: قطاع الكيماويات (٦ منشآت ٩%)	
١١	اسمنت سيناء	٥٠	الدولية للأسمدة والكيماويات
١٢	الإسكندرية لأسمنت بورتلاند	٥١	المالية والصناعة المصرية
١٣	الحديثة للمواد العازلة – بيتومود	٥٢	سماد مصر – إيجيفرت
١٤	السويس للاسمنت	٥٣	سيدي كرير للبتر وكيمياء
١٥	العربية للاسمنت	٥٤	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات
١٦	العز للسيراميك والبورسلين – الجوهرة	٥٥	مصر لإنتاج الأسمدة-موبيكو
١٧	لبسيكو مصر	ثامناً: قطاع المنتجات المنزلية والشخصية (٤ منشآت ٦%)	
١٨	مصر بنى سويف للأسمنت	٥٦	النساجون الشرقيون للسجاد
١٩	مصر للأسمنت – قنا	٥٧	العربية وبولفارا للغزل والنسيج – يونيراب
٢٠	الأهرام للطباعة والتغليف	٥٨	جولدت تكس للأصواف
٢١	السويدي إلكترونيك	٥٩	دايس للملابس الجاهزة
٢٢	السويس للأكياس	تاسعاً: قطاع المواد الأساسية (٥ منشآت ٨%)	
٢٣	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير – أيكون	٦٠	الألومنيوم العربية
٢٤	العربية للصناعات الهندسية	٦١	العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية
٢٥	الكابلات الكهربائية المصرية	٦٢	أسيك للتعددين-أسكوم
٢٦	غبور اوتو - جى بى أوتو	٦٣	حديد عز
٢٧	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف والورق	٦٤	مصر الوطنية للصلب-عتاقة
رابعاً: قطاع الرعاية الصحية والأدوية (٦ منشآت ٩%)		خامساً: قطاع السياحة والترفيه (٥ منشآت ٨%)	
٢٨	العبوات الطبية	٣٤	المصرية للمشروعات السياحية العالمية
٢٩	المصرية الدولية للصناعات الدوائية-إيبيكو	٣٥	المصرية للمنتجات السياحية
٣٠	أكتوبر فارما	٣٦	جولدن كوست السخنة للاستثمار السياحى
٣١	جلاكسو سميثكلين	٣٧	رمكو لإنشاء القرى السياحية
٣٢	سبأ الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية	٣٨	رواد السياحة
٣٣	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية		